

الفصل الأول

أنواع الأبنية

البحث الأول

أقسام الكلام ومميزات كل قسم

يُعَدُّ موضوعُ أقسامِ الكلامِ في العربيَّةِ من الموضوعاتِ الرئيِّسة التي تمثِّلُ مدخلاً مهماً للدراساتِ الصرفيَّةِ والنحويَّةِ على حدِّ سواء، بل إنَّ علَمَ الصرفِ يقومُ في أساسه على معطياتِ هذا الموضوع؛ فدراسةُ الأبنية، في لغة ما، من حيثِ أنواعها وأحوالها المختلفةُ تعتمدُ بالدرجةِ الأولى على معرفةِ أقسامِ الكلامِ في تلكِ اللغة، وعلى معرفةِ الضوابطِ والمعاييرِ التي يُمَيِّزُ بواسطتها كلُّ قسمٍ من غيره؛ لذلك كان هذا الموضوعُ هو أوَّلُ ما يُبحثُ في كتبِ الصرفِ والنحو؛ ليتمكنَ الباحثين من دراسةِ الأبنيةِ والعلاقاتِ التركيبيَّةِ بينها على أساسِ معرفةِ أقسامها ومميزاتِ كل قسمٍ منها.

كما أنَّ الموضوعَ من أهمِّ الموضوعاتِ التي كَثُرَ حولها الجدلُ والخلافُ، وبخاصَّةٍ في كتاباتِ المحدثين؛ فقد تعدَّدتِ آراؤهم، وتباينتِ وجهاتُ نظرهم، واختلفتِ المنطلقاتُ التي بُنيتْ على أساسها اقتراحاتهمُ الجديدةُ، وبدائلهمُ المطروحةُ. إلا أنها جميعاً اتفقتِ على أنَّ تقسيمَ النحاةِ للكلامِ كان تقسيماً مضطرباً قلقاً، عكسَ حيرتهم وعجزهم عن إيجادِ ضوابطٍ منهجيَّةٍ ثابتةٍ تمكنهم من وضعِ تقسيمٍ مُحكَّمٍ للكلامِ في العربيَّةِ. لذلك رأينا أن نعرضُ أولاً لتقسيمِ الكلامِ عندِ النحاةِ العربِ، والأسسِ التي انبنى عليها، ثم نتناولُ المميزاتِ التي وضعوها لكل قسمٍ وما يندرجُ تحته من أصنافٍ، ثم نعرضُ، بعد ذلك، لموقفِ المحدثين من تقسيمِ الكلامِ في العربيَّةِ، مع التركيزِ على الاصولِ التي اعتمدها في رفضِ التقسيمِ القديمِ للكلامِ، والضوابطِ التي وضعوها أساساً للتقسيماتِ الجديدةِ كما ارتضوها. مناقشين آراءهم وانتقاداتهم^(١).

أقسام الكلام عند النحاة العرب :

اعتمدَ النحاةُ العربُ الدلالةَ أصلاً يصدرُون عنه في تقسيمهم الكلامَ إلى ثلاثة أقسامٍ :

(١) تجدر الإشارةُ إلى أن هذا العرضُ لن يكونَ تفصيلاً شاملاً، لأن هذا البحثُ يدرسُ البنيةَ الصرفيةَ دراسةً عامةً تصفُ أنواعها وأحوالها بما يتناسبُ مع هدفِ الدراسة، وهو بيانُ دورها في وصفِ الظاهرةِ النحويةِ وتقعدها.

الاسم، والفعل، والحرف^(١). . . فالكلمة، كما يرونها، «جنسٌ تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يعتدُّ بقوله»^(٢). . . واستدلوا على هذا الحصر بقولهم إن «المعاني ثلاثة: ذاتٌ، وحَدُّ، ورابطةٌ للحدث بالذات. فالذات: الاسمُ. والحدث: الفعلُ. والرابطة: الحرفُ. فإن دَلَّتْ الكلمةُ على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دَلَّتْ على معنى في نفسها: فإن دَلَّتْ على زمانٍ محصَّلٍ فهي الفعلُ، وإلا فهي الاسمُ»^(٣). فدلِيلُ انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة دليلٌ عقليٌّ^(٤)، معتمدٌ على المعنى؛ لأن الكلمة «إما أن تدلَّ على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقتصرن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم. والأول الفعل»^(٥). بل إنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك؛ فعمّموا حكمهم السابق على جميع اللغات؛ «لأن الدليل الذي دلَّ على الانحصار عقليٌّ. والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات»^(٦)، ويعد أن حصرها الكلام في الأقسام الثلاثة السابقة. حدّوا كل قسم بحدٍّ يُعرّف به، وكانت الدلالة، أيضاً، ضابطةً في وضع الحدِّ؛ لأنهم أرادوا أن يعرفوا حقيقة الاسم، والفعل، والحرف. بغض النظر عن صورته في الكلام، وبنيت اللفظية، ووظائفه النحوية. فهم يسعون إلى تعيين ذات الشيء في أصل وضعه. والفرق واضح بين حقيقة الشيء في أصل الوضع وحقيقته في التركيب؛ فمعلوم أن السياق، لغوياً كان أو اجتماعياً، له دورٌ كبيرٌ في تغيير حقائق الأشياء من حيث دلالاتها؛ سواء كان ذلك بإضافة دلالةٍ جديدة، أو سلب معنى أصيلٍ، كما سنعرض له بعد قليل.

وقد سعى النحاة عند وضعهم الحدود أن تكون مُحكمةً تقوم على حقيقةٍ تتمثل في كلِّ عنصرٍ من عناصرها؛ فالحدُّ «قولٌ وجيزٌ يستغرقُ المحدودَ، ويحيطُ به، ولذلك سمّاه المتكلمون: الجامع المانع؛ أرادوا بقولهم «الجامع» أنه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء، وأرادوا بقولهم المانع

(١) هذا التقسيم هو ما أجمع عليه معظم النحاة؛ فقد كانت هناك آراء تدعو إلى إخراج أسماء الأفعال من الاسم ووضعها في قسم مستقبل عرف بالخالفة، وهناك من اعتبر النواسخ أدوات لا أفعالاً.

(٢) ابن هشام. . . شرح شذور الذهب ١٧. تحقيق عبدالغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع. دمشق، ١٩٨٤م.

(٣) السابق ١٧ من الهامش.

(٤) انظر: عصام نور الدين. . . المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث ٣٠.

(٥) الرضي. . . شرح الكافية ٧/١. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. أي أن الكلمة إذا لم تدل على معنى في نفسها فهي حرف، وإن دلت على معنى في نفسها فهي اسم أو فعل، فإن اقترن معناها بأحد الأزمنة الثلاثة كانت فعلاً، وإلا فهي اسم.

(٦) ابن هشام. . . شرح شذور الذهب ١٨ من كلام ابن الخباز في الهامش، وانظر: المبرد. . . المقترض ٣/١، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة. عالم الكتب - بيروت.

أنه يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه أو يخرج منه شيء هو منه»^(١)، لذلك فرّقوا بين الحدّ والعلامة أو الخاصّة؛ فالفرق بينهما «أنّ الحدّ مطردٌ ومنعكسٌ، والخاصّة مطردةٌ غير منعكسة، والمراد بالأطراد أن تضيف لفظ كل إلى الحدّ فتجعله مبتدأً وتجعل المحدود خبره، كقولك: قولنا الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن، كل ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم، وكذا تقول في الخاصّة كل ما دخله لأمّ التعريف فهو اسم، والمراد بالعكس عند النحاة أن تجعل مكان هذين نقيضيهما، فنقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصح أن تقول في الخاصّة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم..»^(٢).

فالحدّ قائمٌ على حقيقةٍ كليّةٍ تنطوي تحتها عناصرٌ عدّة، قد تختلف وتتمايز في بعض الأمور إلا أنها جميعاً من حيث معناها العام في أصل وضعها ترجع إلى حقيقةٍ واحدة. كما أن الحدّ قولٌ وجيزٌ لا يتعرّض للتفصيلات والخصائص التي قد تتمثل في بعض عناصره دون بعضها الآخر؛ فهو معنيٌّ بتعيين تلك الحقيقة الكلية الجامعة بين عناصره على اختلافها.

فالاسم:

كلمة تدلّ على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان^(٣)، وحدّه بعضهم بقوله «ما دلّ على مسمى به دلالة الوضع»^(٤).

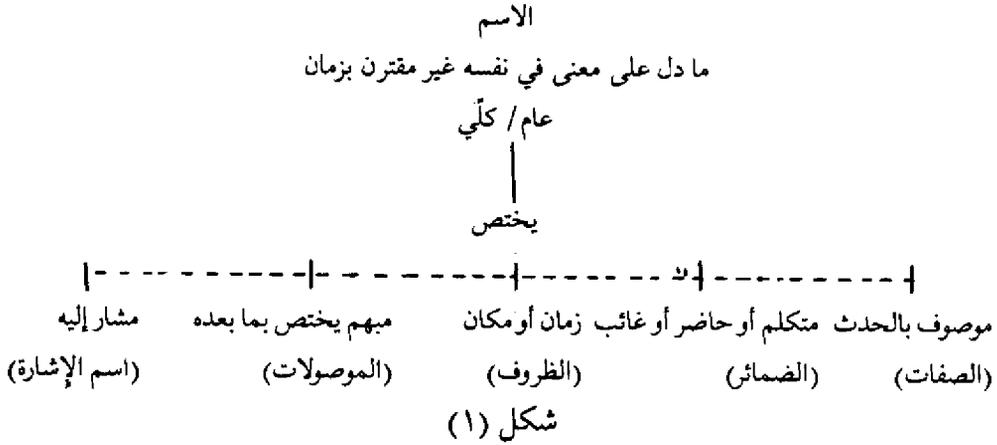
والفعل:

كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصّل^(٥).

-
- (١) البطليوسي.. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٦٠. تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي، دار الرشيد للنشر. منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث، ١٩٨٠م.
- (٢) الرضي.. شرح الكافية ١٢/١ - ١٣.
- (٣) ورد هذا المعنى في تعريف الاسم مع بعض الاختلاف في صياغته عند: المبرد.. المقتضب ٣/١، ابن السراج.. الأصول ٣٦/١، والبطليوسي.. الحلل ٦٤، والزمخشري.. المفصل: شرح المفصل ٢٢/١، ابن الحاجب.. الكافية، شرح الكافية ٩/١، وابن هشام.. شرح شذور الذهب ١٨.
- (٤) ابن الشجري.. الأمالي الشجرية ٢٩٣/١. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. ط ١، ١٣٤٩هـ.
- (٥) ورد هذا المعنى في تعريف الفعل عند: ابن السراج.. الأصول ٣٨/١، والزجاجي.. الإيضاح في علل النحو ٥٣، ٥٢. تحقيق مازن المبارك. دار النقاش. ط ٥، ١٩٨٦م، والزمخشري.. المفصل: شرح المفصل ٢/٧، والأبباري.. أسرار العربية ١١، ١٢، تحقيق محمد بهجة البيطار. مطبعة الترقى. دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، وابن عصفور.. المقرب ٤٥/١. تحقيق أحمد عبدالستار الجوّاري ويحيى الجبوري. مطبعة العاني، بغداد، وابن هشام.. شرح شذور الذهب ١٨.

والحرف :

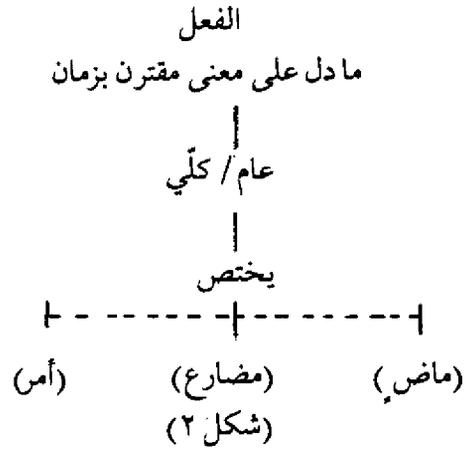
ما دلّ على معنى في غيره^(١) وحدّه سيبويه بقوله : «ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»^(٢) ثم إنَّ النحاة، نظروا في الاسم فمَيَّزوا بين أصنافه انطلاقاً من الحدِّ الذي وضعوه له، فعَيَّنوا في كلِّ صنفٍ مُسمَّاه ومعناه، فالدلالة في الحدِّ كَلِيَّةٌ، والمعنى عامٌ غيرٌ محدَّدٍ، ثم يتَّضح ويختصُّ في كلِّ صنفٍ من الأصناف المندرجة ضمن الحدِّ، فاسم الإشارة، مثلاً، اسمٌ يدلُّ على مشارٍ إليه، والضميرُ اسمٌ يدلُّ على متكلمٍ أو حاضرٍ أو غائبٍ، والموصولُ اسمٌ يدلُّ على مبهمٍ يعين بما بعده من جملةٍ أو شبهها. وهكذا تبدأ الدلالة تختصُّ بمدلولٍ محدَّدٍ في كلِّ صنفٍ من أصناف الاسم. (انظر الشكل (١)).



وكذلك فعلوا في أصناف الفعل؛ مَيَّزوا بينها منطلقين من حدِّ الفعل؛ فالفعل الماضي : كلمة تدل على حدث مقترن بزمن فات قبل النطق بها، والمضارع كلمة تدل على حدث وزمن صالح للحال أو الاستقبال، والأمر كلمة تدل على حدث مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل. فكل صنف منها مختص بزمن معين، لا يتضح في الحد العام للفعل. (انظر الشكل (٢)).

(١) ورد هذا التعريف عند: الزجاجي . . الجمل ١ . تحقيق علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة، دار الأمل . ط٣، ١٩٨٦م، والزمخشري . . المفصل: شرح المفصل ٢/٨، وابن الأبياري . . أسرار العربية ١٢، والرضي . . شرح الكافية ٧/١، وابن عصفور . . المقرب ٤٦/١، وابن هشام، شرح شذور الذهب ١٨ .

(٢) سيبويه . . الكتاب ١٢/١ .



أما الحروف فلم تُقسَم إلى أصنافٍ لأن دلالتها في غيرها، كما ذكرنا سابقاً. وكما ميّزوا بين الأصناف من حيث الدلالة ميّزوا بينها من حيث الأبنية التي تتشكل بها، والوظائف التي تؤديها، كما سنبينه، ولكنهم كانوا على وعيٍ بأن هذه الأصناف، وإن تمايزت واختلقت، تشترك في دلالةٍ عامةٍ تجمعها في قسم احد.

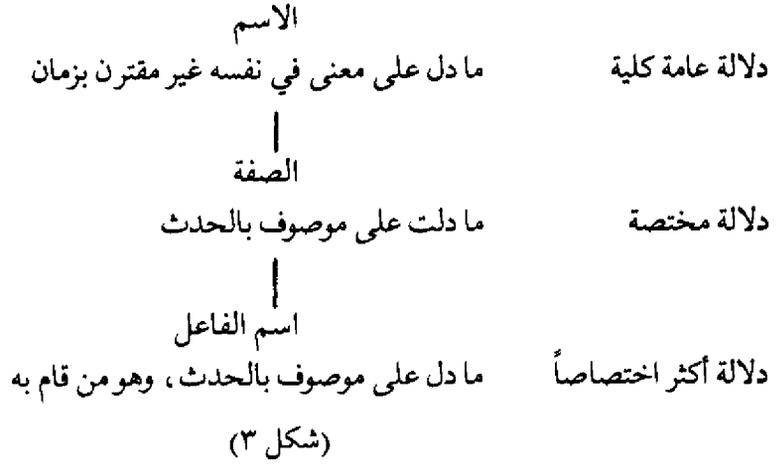
ضوابط التمييز بين الأبنية:

نقصد بضوابط التمييز بين الأبنية العلامات التي وضعها النحاة ليميّزوا بين أقسام الكلام من أسماء، وأفعال، وحروف، وبين أصناف القسم الواحد أحياناً. كما سنبينه بعد قليل. وقبل أن نتطرق إلى مفهوم العلامة، عند القدماء، يجدر بنا أن نجيب عن السؤال التالي:

لماذا لجأ النحاة إلى العلامات؟ وهل يُعدُّ ذلك مؤشراً إلى أن حدودهم التي وضعوها لكل قسمٍ من أقسام الكلام كانت غير دقيقةٍ في الدلالة على المحدود؟

لقد ذكرنا آنفاً أن النحاة الأوائل عندما وضعوا الحدود كانوا على وعيٍ أن الحد يعين حقيقة الشيء في أصل وضعه تعييناً عاماً كلياً، وأن هذه الحقيقة التي يسعى الحدُّ إلى ضبطها هي حقيقةٌ ذهنيةٌ مجردةٌ غير متحققة في الحدث اللغوي. ولكنها تختصُّ وتحددُ كلما انتقلت إلى صنفٍ أضيّق من سابقه، ولنضرب على ذلك مثلاً: قلنا إن الاسم قسمٌ عامٌ كبيرٌ يشمل أصنافاً مختلفةً من الكلم، كلُّ صنفٍ منها يختصُّ بمعنى معين ولكنه يشترك مع بقية الأصناف في دلالة العلامه التي وضعت حداً للقسم الكبير الذي يضمها؛ فالاسمُ كلمةٌ تدل على معنى غير مقترن بزمان، والمشتقات ومنها الصفات أسماء تدل على موصوفٍ بالحدث، واسم الفاعل، مثلاً، صفةٌ تدل على موصوفٍ بالحدث، هو من قام به. وهكذا تنتقل الدلالة من معنى عامٍ مجردٍ إلى معنى أكثر

اختصاصاً ووضوحاً. (انظر الشكل ٣).



فلما كان الحدّ يعيّن حقيقةً المحدود العامّة، ولما كانت هذه الحقيقةً أمراً ذهنياً مجرداً، لا وجود له في الواقع اللغوي، كان الاقتصارُ على الحدّ في تعيين العناصر المندرجة تحته، وتمييزها من غيرها أمراً في غاية الصعوبة؛ لأنه سيعتمد على التعامل مع حقائق مجردة كلية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التمييز بين الأبنية لا يتم في حال كونها حقائق مجردة، وإنما يكون بعد أن تتحقق في الواقع اللغوي، وتدخل مع مثيلاتها في علاقات تركيبية مختلفة؛ فعلى المستوى الأول، التجريديّ الذهنيّ، نتعامل مع حقائقٍ كليّة، وأقسام عامة، وعلى المستوى الثاني، المتحقق في الواقع اللغوي، نتعامل مع حقائقٍ مخصوصة، وأنواع محددة من الأبنية، يحكمها التركيب؛ لذلك كان هذا المبحث من مباحث علم النحو عند القدماء، لأنه يهدف إلى إيجاد ضوابط تميز بها الأبنية حين ترتصف في تركيباتٍ مختلفة. فاللجوء إلى العلامات، كما يسميها القدماء، لا يقدر في حدودهم؛ لأن الحدودَ وضعت للتعبير عن مستوى مجرد يختلف عن المستوى التركيبي الذي يُلبجأ فيه إلى العلامة؛ فالحد يعبر عن التصور الذهني للأشياء، فهو يعكس العلاقة بين الموجود وصورته في العقل. أما العلامات فهي رسومٌ يعرف بها الشيء بعد أن ينقل من التصور الذهني المجرد إلى الواقع اللغوي المتحقق.

وقد ميّز النحاة بين الحدّ والعلامة؛ فالعلامة ضابطٌ يميّز به نوع الكلمة، ولا يشترط فيه أن يتحقق في كل عنصر من عناصر هذا النوع، فابن مالك حين يقول في ألفيته:

بالجرّ والتثوين والندا وال
ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصل

يعني أن هذه الأمور ما هي إلا وسائل يميز بها الاسم من الفعل والحرف، ولكنها لا تعين حقيقته، ولا توضح ماهيته، كما هو الحال في الحد. وقد بين ابن يعيش هذا الأمر أوضح تبين، في سياق حديثه عن علامات الفعل، فقال: «وأما خصائصه فجمع خصيصة وهي لوازمه المختصة به دون غيره فهي لذلك من علاماته، والفرق بين العلامة والحد أن العلامة تكون بالأمور اللازمة والحد بالذاتية، والفرق بين الذاتيّ واللازم أن الذاتيّ لا تُفهم حقيقة الشيء بدونه، ولو قدرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء، وليس اللازم كذلك؛ ألا ترى أننا لو قدرنا انتفاء الحدث أو الزمان لبطلت حقيقة الفعل وليس كذلك العلامات من نحو قد والسين وسوف فإن عدم صحة جواز دخول هذه الأشياء عليها لا يقدح في فعليتها؛ ألا ترى أن فعل الأمر والنهي لا يحسن دخول شيء مما ذكرنا عليهما وهما مع ذلك أفعال «فمن خصائص الفعل صحة دخول قد عليه» نحو قام وقد قعد يقوم وقد يقوم «وحرفي الاستقبال» وهما السين وسوف نحو سيقوم وسوف يقوم، وإنما اقتصت هذه الأشياء بالأفعال لأن معانيها في الأفعال؛ فقد لتقريب الماضي من الحال والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه فهي في الأفعال بمنزلة الألف واللام في الأسماء، وكذلك حروف الجزاء نحو إن تقم أقم لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، والأسماء ثابتة موجودة فلا يصح هذا المعنى فيها لأنها موجودة ولذلك لا يكون الشرط إلا بالمستقبل من الأفعال ولا يكون بالماضي ولا الحاضر لأنها موجودان»^(١).

ولكننا نلاحظ أن النحاة على الرغم من اهتمامهم بالعلامات إلا أنهم لم يفصلوا القول في أنواعها، فلم يميزوا بين العلامات التي تعد ضوابط نحوية، وتلك التي تعد ضوابط صرفية. ولكنهم سردوها مختلطاً بعضها ببعض، لذلك رأينا أن نفصل بينهما فقسمناها إلى قسمين: ضوابط صرفية، وضوابط نحوية.

أولاً: الضوابط الصرفية:

الضوابط الصرفية هي العلامات أو الخصائص التي تميز الكلمة من حيث بنيتها الصرفية، وما يمكن أن تقبله من تغييرات وما يمكن أن يطرأ عليها من أحوال.

(١) ابن يعيش . . شرح المفصل ٣/٧.

وقد اهتم النحاة بمثل هذه الخصائص، وصنوفها؛ فهناك ضوابط صرفية اختص بها الاسم، وضوابط صرفية أخرى اختص بها الفعل. كما أنهم تجاوزوا ذلك إلى حصر الضوابط التي يختص بها كل صنف داخل القسم الواحد، في حال وجودها.

١ - فمن أهم خصائص الأسماء الصرفية «الألف واللام نحو: الرجل والغلام، ومنها التنوين، نحو: رجلٍ وغلامٍ...»، ومنها الثنية، نحو: الزيدان والعمران. ومنها الجمع، نحو: الزيدون والعمرون،... ومنها التصغير، نحو: زُيِّدٌ وعُمَيْرٌ في تصغير زيد وعمرو، ومنها النسب، نحو: زيدِيّ وعمريّ في النسب إلى زيد وعمرو»^(١)

فهذه كله ضوابط يلجأ إليها النحوي ليميز الاسم من غيره. فإذا حدث أن قبل الفعل إحدى هذه الخصائص فإن ذلك يعد شاذاً، لعلّة حادثة؛ «لأن الشيء قد يكون له أصلٌ مجتمعٌ عليه ثم يخرج منه بعضه لعلّة تدخل، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، بل يخرج منه ما خرج لعلته، ويبقى الثاني على حاله»^(٢)، ومثال ذلك تصغير أفعال التعجب، فالأصل في الفعل ألا يصغّر «لأن الغرض من التصغير وصف الاسم بالصغر والمراد المسمى، والأسماء علامات على المسميات، والأفعال ليست كذلك، إنما هي أحبارات وليست بسمات كالأسماء، فلم يكن للتصغير فيها معنى كما لم يكن لوصفها معنى، والذي يؤيد عندك بُعد الفعل من التصغير أن اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال، نحو قولك هذا ضاربٌ زيداً، فإذا صغرتَه بطل عمله، فلا تقول هذا ضويرب زيداً؛ لبعده بالتصغير عن الأفعال وغلبة الاسم عليه، وإذا كان كذلك فتصغير فعل التعجب من قوله»^(٣):

يا ما أميِّحْ غزلاًناً شدنً لنا من هولياًتكن الضال والسُّمر

شاذٌ خارجٌ عن القياس؛ وذلك أنهم أرادوا تصغير فاعل فعل التعجب، وهو ضمير يرجع إلى (ما)، فلم يجز تصغير الضمير، لأنه مستتر لا صورة له، مع أن الضمائر كلها لا تصغر كما لا توصف؛ لشبهها بالحروف، ولم يمكنهم تصغير ما يرجع إليه الضمير، وهو (ما)؛ لكونه مبنياً على

(١) الأباري.. أسرار العربية ١٠ - ١١، وانظر: المبرد.. المقتضب ٣/١، وابن السراج.. الأصول ٣٧/١.

(٢) المبرد.. المقتضب ٣/١ من كلام أورده المحقق في الهامش ونسبه الزجاجي للمناضل.

(٣) اختلف في قائل هذا البيت؛ فقيل: لبعض الأعراب، وقيل لبدوي اسمه كامل الثقفي، وقيل: إنه من قصيدة للعرجي، انظر في ذلك: البغدادي خزائن الأدب ٩٣/١.. شرح وتحقيق عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. وشَدْنٌ: أصله: شَدْنُ الطيبي يشدُنْ شدوناً إذا قوي وترعرع واستغنى عن أمه. الضال: السدر. السُّمر: شجر الطلح. والبيت من شواهد الأشموني ١٨/٣، وابن هشام في المغني ٦٨٢/٢. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار إحياء التراث العربي.

حرفين، ولم يسمع العدول عنه إلى ما هو في معناه؛ لثلا يبطل معنى التعجب، ولم يصغروا مفعول الفعل؛ لأن الفعل له في الحقيقة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما أملك زيداً كأنك قلت ملح زيد جداً، لأنك لو صغرته ربما توهم أن صغره لم يكن من جهة الملاحظة، إنما هو من جهة أخرى، فعند ذلك صغروا لفظ الفعل والمراد الفاعل، فقولك: ما أميلح زيداً كأنك قلت زيد مليح^(١)، فالخروج عن الأصل هنا كان له دواعيه وأسبابه، وهي عدم التمكن من تصغير الفاعل؛ لأنه لا يأتي إلا مستتراً.

٢ - وتعد الصيغة الصرفية من أهم الضوابط التي يلجأ إليها لتمييز الأبنية؛ فصيح أسماء الأفعال مخالفة تماماً لصيح الأفعال مما أخرجها من هذا القسم، وبالنظر إلى خصائصها الأخرى من عدم تصرفها، وقبول بعضها للام أو التنوين حكم عليها بالاسمية^(٢)، هذا بالإضافة إلى أن معناها العام يتحقق فيه حد الاسم؛ فهي «أسماء وضعت للفعل تدلّ عليه»^(٣)، فمساها هو الفعل الذي نابت عنه وأدت معناه. فهذه هي بعض الضوابط الصرفية التي وضعها النحاة لتمييز الاسم من الفعل والحرف، وقد ذكرنا آنفاً أنهم أحياناً يضعون ضوابط صرفية يميزون بها بين الأصناف في القسم الواحد؛ من ذلك مثلاً:

١ - ما ذكره ابن هشام في المغني تحت عنوان «ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة»، فمن الفوارق الصرفية التي ذكرها أن اسم الفاعل «يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل... (و) أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق، ومنه يقوم وقائم؛ لأن الأصل يقوم، بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل، ولهذا قال ابن الخشاب: وهو وزن عروضي لا تصريفي. وهي تكون مجازية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض، وغير مجازية له وهو الغالب نحو ظريف وجميل»^(٤).

٢ - ومنه، أيضاً، التمييز بين النكرة والمعرفة؛ فالنكرة تعتبر بدخول (ال) التعريف، وتثنيها وجمعها بلفظها من غير إدخال (ال) عليها^(٥)، يستثنى من ذلك النكرة المبنية، مثل كيف وكم «فجميع ما امتنع أن يعرف بالألف واللام، وامتنع من نزع الألف واللام منه لتكثير فهو مبني»^(٦).

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ١٣٥/٥.

(٢) انظر: الرضي.. شرح الكافية ٦٦/٢. (٣) المبرد.. المقتضب ٢٠٢/٣.

(٤) ابن هشام.. مغني اللبيب ٤٥٨/٢.

(٥) انظر: ابن السراج.. الأصول ١٤٨/١٠، والأنباري.. أسرار العربية ٣٤١-٣٤٢.

(٦) ابن السراج.. الأصول ١١٣/١.

٣ - وبالاستعانة بضابط التصغير حُكم على اسم الجنس بأنه مفرد؛ لأنه يصغر على لفظه، نحو تُمَيْرٌ وشُعَيْرٌ «ولو كان مكسراً لرد في التصغير إلى الواحد وجمع بالألف والتاء من نحو تَميرات وشعيرات فلما لم يرد هنا إلى الواحد دل على ما قلناه»^(١).

٤ - وكذلك فرقوا بين الصفة والاسم، ومن الضوابط التي اعتمدها في ذلك أن الصفة لا بد لها من مؤنث على لفظها بعكس الاسم فإن ذلك لا يشترط فيه؛ فقولهم مثلاً: رجل كيصي، من الوصف بالأسماء «ومما يدل على أنه ليس بصفة في الأصل استعمالهم له جارياً على المؤنث بغيرها، فيقولون امرأة كيصي، وقد تقدم أن الصفة إذا كانت غير مطابقة للموصوف حكم لها بحكم الأسماء»^(٢)، كما أنهم حصروا أبنية الأسماء والصفات، ويبتوا ما يختص به الاسم من الأبنية، وما يشترك فيه الاثنان؛ من ذلك، مثلاً، قول سيبويه في باب تكسير الصفة: «أما ما كان (فَعَلًا) فإنه يكسر على (فعال) ولا يكسر على بناء أدنى العدد الذي هو لَفْعَلٌ من الأسماء؛ لأنه لا يضاف إليه ثلاثة وأربعة ونحوهما إلى عشرة، وإنما يوصف بهن، فأجرين غير مجرى الأسماء. وذلك: صَعْبٌ وصعابٌ، وَعَيْلٌ وعيالٌ، وفَسْلٌ وفسالٌ، وَخَدَلٌ وخدالٌ. وقد كسروا بعضه على فَعُولٍ؛ وذلك نحو: كَهْلٌ وكُهولٌ»^(٣).

٥ - وميزوا أيضاً بين الأسماء الظاهرة والأسماء المضمرة، فحكموا على (إيأ) بأنه ضمير؛ «لأنه في جميع الأحوال منصوب الموضع، وليس في الأسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب فلا يرتفع إلا ما كان ظرفاً غير متمكن نحو ذات مرة وبعيدات بين وذا صباح وما جرى مجراهن، وشيء من المصادر نحو سبحان ومعاذ وليك، وليس (أيأ) واحداً منها، فلما لزم النصب كلزوم «أنت» وأخوانه الرفع دل على أنه مضممر مثله. فإياك في المنصوب كأنت في المرفوع، ومما يدل أيضاً على أنه ليس بظاهر تغير ذاته في حال الرفع والجر وليس كذلك الأسماء الظاهرة»^(٤).

أما الفعل فإن الضوابط الصرفية التي يختص بها تعد قليلة إذا ما قورنت بضوابط الاسم الصرفية؛ فأهمها:

- ١ - الصيغة؛ فإن للفعل أوزاناً خاصة به تخالف أوزان الاسم وتميزه عنها.
- ٢ - والتصريف؛ فالفعل «تختلف صيغته للزمان وتتفق في اسم الفاعل؛ لأن الفعل بابه التصريف، والأسماء بابها الجمود وعدم الاختلاف»^(٥).

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٧١/٥. (٢) ابن عصفور.. الممتع في التصريف ٨٨/١.

(٣) سيبويه ٦٢٦/٣.

(٤) ابن يعيش.. شرح المفصل ٩٨/٣. وانظر: ابن جني.. المنتصف ١٢١/١ - ١٢٢.

(٥) ابن يعيش.. شرح المفصل ٧٦/٦.

٣ - وكذلك اتصال نون الوقاية به، لذلك حكموا على أفعل التعجب بالفعلية؛ لأنك «إذا قلت: ما أحسن زيداً. فرددت ذلك إلى نفسك قلت: ما أحسنني؛ لأن أحسن فعل فظهر المفعول بعده، كما يظهر بعد ضرب، ولو كان اسماً لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه. نحو قولك: هذا غلامي»^(١).

٤ - كما أن الفعل لا يثنى ولا يجمع بخلاف الاسم؛ «لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة ولفظ الفعل يُعبّر به عن القليل والكثير فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع؛ فالتثنية في قولك يفعلان والجمع في قولك يفعلون إنما هي للفاعل لا للفعل، والألف في قولك يضربان اسم وهي ضمير الفاعل وليست كالألف في الزيدان؛ لأن الألف في الزيدان حرف وهي في يضربان اسم، وكذلك الواو في يضربون ونحوه إنما هي ضمير الفاعل وليست كالواو في الزيدون؛ لأن الواو في الزيدون حرف وهي في يضربون اسم وكذلك الياء في تضربين، وكان سببها يذهب إلى أن هذه الحروف لها حالتان حال تكون فيها أسماء؛ وذلك إذا تقدمها ظاهر نحو قولك الزيدان قاما والزيدون قاموا فالألف في قاما اسم وهو ضمير الواو في قاموا اسم وهو ضمير، وإذا قلت قاما الزيدان فالألف في قال علامة مؤذنة بأن الفعل لاثنين، وكذلك الواو في الزيدون قاموا اسم لأنه ضمير الفاعل وإذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف وعلامة مؤذنة بأن الفعل لجماعة وعلى ذلك يحمل قولهم أكلوني البراغيث»^(٢).

وكما ميزوا بين أصناف الاسم ميزوا بين أنواع الفعل:

١ - فوضعوا للماضي علامات، وللمضارع، وللأمر؛ فالماضي ما قبل تاء التانيث الساكنة، كقامت وقعدت. أما المضارع فمُميّز بالزوائد الأربع التي تتصل به في أوله، وهي الهمزة، والنون، والتاء، والياء؛ «وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل وللغائب يفعل وللمتكلم أفعل وله إذا كان معه غيره واحداً أو جماعة تفعل»^(٣) أما الأمر فمُميّز بنون التوكيد، كاكْتَبَنَّ وَاقْرَأَنَّ.

٢ - وميزوا أيضاً بين اللازم والمتعدي؛ فقد أفرد ابن هشام لذلك باباً في مغنيه عنونه بقوله «الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً» انتهى فيه إلى عشرين أمارة، نذكر منها، مثلاً، كونه على فَعَل كظُرْفَ وشُرْفَ؛ لأنه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها، أو أن يكون على فَعَل أو فَعَل

(١) المبرد.. المقتضب ٤/١٨٥، وانظر: الأنباري.. الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٢٩. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي. ط ٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م، وأسرار العربية ١١٣، وابن السراج.. الأصول ١/١٠١.

(٢) ابن يعيش.. شرح المفصل ٧/٧.

(٣) السابق ٦/٧.

والوصف منه على فعيل، أو على أَفَعَلَّ كَأَشَعَرَ وَأَشْمَأَزَ، أو على أَفَوَعَلَ كَأَكُوَهَدَ الفَرخ إذا ارتعد، أو على أَفَعَنَلِي كَأَحْرَنَبِي الديك إذا انتفش، أو على وزن أَفَعَلَ نحو أَنْطَلَقَ وَأَنْكَسَرَ، أو أن يكون رباعياً مزيداً فيه كَأَحْرَنَجْمَ وَتَدَخَّرَجَ^(١).

هذه هي أهم الضوابط الصرفية التي ميزوا بها الأبنية في العربية، وقد اكتفينا بهذا القدر منها لأن غرضنا التمثيل لا الحصر؛ إذ نقصد أن نبين أن القدماء أدركوا الفروق الشكلية بين الأبنية، واتخذوها محوراً أساسياً يفرقون به بين الأبنية المختلفة بعد أن يتجاوز عن معناها المجرد في أصل الوضع. أما المحور الثاني الذي يقوم عليه التمييز بين الأبنية عند القدماء فيتمثل في الفروق الوظيفية، وهذا ما سنبحثه في النقطة التالية.

ثانياً الضوابط النحوية:

الضوابط النحوية هي خصائص تتميز بها الكلمة من خلال وجودها في التركيب، ومن خلال ارتباطها مع غيرها من الأبنية بعلاقات تحددها طبيعة التركيب نفسه؛ فهي ضوابط لا يتحقق وجودها إلا في التراكيب، بخلاف الضوابط الصرفية التي تتحقق في البنية ذاتها.

وتحدد هذه الضوابط باعتماد منهج قائم على أساس تحليل التراكيب، ودراسة العلائق التركيبية التي تربط بين الأبنية، وتحديد المواقع التي يمكن أن تظهر فيها تلك الأبنية، واتخاذ النتائج المترتبة على الدراسة معايير تميز بواسطتها الكلمات، ويحدد بها القسم الذي تنتسب إليه كل كلمة. وهذا المنهج في التحليل اللغوي اعتمدته مدارس التحليل البنيوي؛ فقد اتخذته مدرسة بلومفيلد وسيلةً تحدد به أقسام الكلام. ويعرف هذا المنهج بالتوزيع (distribution) ويتمثل «في استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام»^(٢).

وبناء على ذلك فإن (محمداً) و(هذا) اسمان؛ لأنهما من الممكن أن يقعا موقعاً واحداً كما في:

محمد /
يا / - اجتهد
هذا /

وقد اعتمد النحاة العرب على مفهوم هذا المنهج وهم يعينون العلاقات التي يتميز بها كل قسم

(١) انظر: ابن هشام.. المغني ٢/ ٥١٩ - ٥٢٠.

(٢) نهاد الموسى. نظرية النحو العربي ٢٣، وانظر لمزيد من التفصيل: Milka Ivic, Trends in Linguistics, Paris. p159-162

من أقسام الكلام الثلاثة؛ ذلك أنهم كانوا يصدرن عن منهج قائم على أساس تحليل التراكيب من وجهة نظر علائقية تقوم على أساس من نظرية العامل، التي تقول بعمل «العناصر اللغوية بعضها في بعض، لا على وجه الحقيقية، بل على وجه العلاقات المطردة الثابتة بينها في تلازمها»^(١) واعتمادهم نظرية العامل جعلهم يطبقون هذا المنهج، منهج التوزيع، في تحديد إعراب بعض التراكيب اللغوية أيضاً، كما سنرى في مرحلة تالية من البحث.

- فمئذ البدء، وانطلاقاً من علاقة الإسناد التي تعبر عن أهم وظيفتين نحويتين يقوم عليهما بناء الجملة في العربية، وهما المسند والمسند إليه^(٢) حدد النحاة الأبنية التي يمكن أن تعبر عن طرفي هذه العلاقة؛ فالكلام «ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم»^(٣)، وبالتالي لا يتحقق الكلام من فعلين، ولا حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف. لذلك كان الإسناد إلى الاسم من أنفع علاماته؛ «إذ به تعرف اسمية التاء من ضربت»^(٤).

وكذلك فالإسناد، أيضاً من الضوابط التي حكم بها على اسمية أسماء الأفعال؛ فالذي «يدل أن هذه الألفاظ أسماء أمور: الأول جواز كونها فاعلة ومفعولة...، ومن المفعول قول الآخر»^(٥):

فَدَعُو نَزَالَ فُكُنْتُ أَوْلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ

والفعل لا يسند إلا إلى اسم محض»^(٦).

- وعندما يتحدث ابن السراج عن علامات الاسم فيقول: «فلاسم تخصه أشياء يعتبر بها، منها أن يقال: إن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلق،... والفعل: ما كان خبراً ولا يجوز أن يُخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقوم وقام أخوك، فيكون حديثاً عن الأخ، ولا يجوز أن تقول: ذهب يقوم، ولا يقوم يجلس. والحروف: ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً نحو: من، وإلى.

ويعرف أيضاً بدخول حرف الخفض عليه نحو مررت بأخيك وبالرجل، ولا يجوز أن تقول: مررت بيقوم ولا ذهبت إلى قام. ويعرف أيضاً بامتناع قد وسوف من الدخول عليه، ألا ترى

(١) نهاد الموسى . . نظرية النحو العربي ٣٤.

(٢) محمد حماسة . . في بناء الجملة العربية ٤٣ . دار القلم . الكويت . ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٣) الرضي . . شرح الكافية ٧/١.

(٤) السيوطي . . الهمع ١١/١.

(٥) البيت لربيعة بن مرقوم الضبي من قصيدة مشهورة له.

(٦) ابن يعيش . . شرح المفصل ٢٧/٤ - ٢٨.

أنك لا تقول: قد الرجل ولا سوف الغلام، إلا أن هذا ليس خاصاً بالاسم فقط، ولكن قد يمتنع سوف وقد من الدخول على الحروف، ومن الدخول على فعل الأمر النهي إذا كان بغير لام نحو: اضرب واقتل، لا يجوز أن تقول: قد اضرب الرجل ولا سوف اقتل الأسد...^(١)، فإنه يتخذ من مواقع الاسم في التركيب ضابطاً يميز به الاسم من الفعل والحرف.

فهذا المنهج قائم على ملاحظة المواقع التي تتناوب فيها الأبنية، وعلى الربط بين الموقع والبنية في تحديد القسم الذي تنتسب إليه؛ فالموقع من أهم الضوابط التي اعتمدها النحاة في الحكم باسمية الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة؛ لأن الدليل على اسميتها «وقوعها في مواضع الأسماء، وتأديتها ما يؤديه سائر الأسماء»^(٢).

- وهم يفزعون إلى هذا المنهج عند الاستدلال على صحة ما يذهبون إليه، وما يقررونه من أحكام؛ فابن يعيش يقرر أن رأي سيبويه القائل باسمية الألف والواو إذا اتصلت بالأفعال هو المذهب الصحيح «لأنك إذا قلت الزيدان قاما فقد حلت هذه الألف محل غلامهما إذا قلت الزيدان قام غلامهما فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسماً قضي بأنها اسم»^(٣).

فهذا تصريح مباشر يصور اعتماد النحاة منهج الاستبدال بين الأبنية في تعيين أقسامها، ومن الأمثلة الدالة على ذلك أيضاً استدلالهم على اسمية (كم)، وحرفية (رُبُّ) بالمواقع التي تقبلها كل واحدة منهما؛ فالفرق بينهما «أن كم يخبر عنها، يقال: كم رجل أفضل منك فيكون «أفضل» خبراً عن كم كما يكون خبراً عن زيد إذا قلت زيد أفضل منك، حكى ذلك يونس وأبو عمرو عن العرب في رواية سيبويه عنهما ولا يجوز مثل ذلك في رُبُّ، (كما) أن كم يدخل عليها حرف الجر؛ فتقول بكم رجل مررت، ولا يجوز مثل ذلك في رب، ويلى كم الفعل ولا يليه رب؛ فتقول كم بلغ عطاؤك أخاك، وكم جاءك رجل ولا يجوز مثل ذلك في رب. ومن الدليل على كون رب حرفاً أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر فتقول رُبُّ رجل عالم أدركت»^(٤).

- ولعل الاستدلال على اسمية (كيف) يعد من أقوى الأمثلة على وقوف النحاة العرب على منهج التوزيع، وتمثلهم إياه في أثناء حصرهم العلامات التي يختص بها كل قسم من أقسام الكلام؛ فانطلاقاً من علاقة الإسناد، ومن ملاحظة المواقع التي تقبلها (كيف) في الكلام فإنها لا

(١) ابن السراج . . الأصول ٣٧/١ . وانظر: الأنباري . . أسرار العربية ١٠ - ١١ . والرضي . . شرح الكافية ٧/١ .

(٢) المبرد . . المقتضب ١٧٢/٣ .

(٣) ابن يعيش . . شرح المفصل ٧/٧ - ٨ .

(٤) ابن يعيش . . شرح المفصل ٢٧/٨ ، وانظر: المبرد . . المقتضب ٥٧/٣ . وابن السراج . . الأصول ٤١٦/١ .

العرب للكلام كان تقسيماً مضطرباً، وأنهم، أي النحاة العرب، لم يعتمدوا في تقسيمهم الكلام أسساً ثابتة مطردة، بل كانوا يتأرجحون بين عدة أصول، يعتمدون بعضها حيناً، وبأخذون ببعضها حيناً آخر^(١)، وذهب بعضهم إلى أن تقسيم النحاة العرب للكلام كان متأثراً بتقسيم فلاسفة اليونان والمناطق^(٢)، وأن النحاة حين عجزوا عن وضع مفاهيم دقيقة للاسم والفعل والحرف راحوا يحورون تعريفاتهم ويضعون تفسيرات للأقسام تتلاءم مع ما ذهبوا إليه من أن الكلام ينحصر في القسمة الثلاثية التي أخذوا بها^(٣).

ونحن في عرضنا هذا لن نتبع الأسلوب التاريخي في سرد الآراء، فنقف عند كل باحث نسرد انتقاداته واقتراحاته وناقشها بالتفصيل؛ فإن ذلك سيكلفنا عناء وتفصيلاً لا يخدم الموضوع، وسيطيل القول في القضية بما لا يتفق مع مقاصد البحث وأهدافه، لذلك رأينا أن نستخرج الأسس التي بنى عليها الباحثون انتقاداتهم، والأصول التي اعتمدها في تقديم بدائلهم، وأن نناقشها مجتمعة، ولعل ذلك يضع القضية في بعدها الكلي متجاوزاً تفصيلاتها الدقيقة، ويقدم الموضوع ضمن محاور رئيسة تتضح بمعرفتها منطلقات كل فريق، ومنهجه في تناول الظواهر اللغوية.

اعتمد نقد المحدثين تقسيم الكلام عند النحاة العرب على أسس نجمل أهمها في التالي:

- ١ - أن النحاة العرب حين قسموا الكلام في العربية إلى ثلاثة أقسام لم يذكروا الأسس التي اعتمدها في هذا التقسيم^(٤).
- ٢ - أنهم اعتمدها في تقسيمهم هذا على أسس غير ثابتة؛ فأحياناً يعتمدون على المبنى، وأحياناً أخرى يتكثون على المعنى^(٥).
- ٣ - أنهم لجؤوا إلى إخضاع اللغة لمقاييس فلسفية، وأحكام منطقية لا توافق طبيعة اللغة، وتوغل في تأويلات وتعليقات بعيدة عن وصف الظواهر اللغوية^(٦).
- ٤ - أنهم حين درسوا هذا الأقسام الثلاثة لم يدرسوها إلا على أساس نظرية العامل، مما جعلهم

(١) انظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧، وانظر: الفصل الأول من كتاب أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة لفاضل الساقى. مكتبة الخانجي. القاهرة، ١٩٧٧م.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس. . من أسرار اللغة ١١٩. مكتبة الأنجلو المصرية. ط ٢، ١٩٥٨.
(٣) السابق ١٥٦.

(٤) انظر: فاضل الساقى. . أقسام الكلام العربي ٣٥.

(٥) انظر: تمام حسان. . اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧، وانظر الفصل الأول من الباب الأول من كتاب أقسام الكلام في العربية للساقى.

(٦) انظر: إبراهيم أنيس. . من أسرار اللغة ١١٩ وما بعدها، والساقى. . أقسام الكلام العربي ٥٥ - ٦١.

لا يلتفتون إلى الأبنية إلا بما يخدم هذه النظرية، لذلك كان اهتمامهم بالأسماء أكثر من الأفعال والحروف؛ لأنها معمولات يظهر عليها أثر العامل، وهذا الأمر جعلهم لا يهتمون بطبيعة الأبنية في ذاتها؛ من حيث مبانيها ووظائفها إلا في حدود النظرية السابقة^(١).

٥ - أن تقسيم النحاة العرب لم ينطلق من ملاحظة الأبنية في تراكيبها، ولم يهتم بمراقبة استعمالها اللغوي، ولم يدرك معانيها الوظيفية ومميزاتها الشكلية المختلفة إدراكاً واعياً دقيقاً^(٢).

٦ - أن الدليل على اضطراب تقسيم النحاة العرب للكلام محاولتهم الدائمة الاستعانة بالعلامات لتوضيح قسمتهم، وإحكام حدودهم^(٣).

هذه هي أهم النقاط التي ركّز عليها المحدثون، وهم ينقدون تقسيم النحاة للكلام في العربية. ثم إنهم، بعد ذلك، أخذوا يطرحون بدائلهم ويقدمون اقتراحاتهم لوضع تقسيم جديد للكلام. معتمدين على أصول نجمل أهمها في التالي:

١ - أن يعتمد تقسيم الكلام في العربية على ملاحظة الكلمات في التراكيب، ومعرفة مميزاتها الشكلية والوظيفية. فهو يتكىء أساساً على الصيغة والوظيفة. ولا يلقي بالاً لمدلول الكلمة أو معناها المجرد.

٢ - أن يعنى هذا التقسيم بوصف سلوك الظاهرة اللغوية، ورصد علاقاتها، والاعتماد على هذا الوصف في استخراجميزات يعرف بها كل قسم من أقسام الكلام، تتخذ معايير دائمة تمتحن بها الكلامات لتحديد القسم الذي تنسب إليه.

وبناء على مثل هذه المنطلقات وضعوا تقسيمات جديدة للكلام العربي؛ فمنهم من قسم الكلام إلى أربعة أقسام كالدكتور إبراهيم أنيس، إذ رأى أن الكلام في العربية يمكن، بالاعتماد على المعنى والوظيفة والصيغة، أن يقسم إلى^(٤):

١ - الاسم: وقسمه إلى:

- الاسم العام - العلم - الصفة

٣ - الضمير: وقسمه إلى:

- الضمائر المعروفة في العربية. - ألفاظ الإشارة - الموصولات

(١) مهدي المخزومي. . في النحو العربي قواعد وتطبيق ٤٥، ٤٦. دار الرائد العربي، بيروت - لبنان. ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٢) فاضل الساقى. . أقسام الكلام العربي ٨١ - ٨٢.

(٣) انظر: إبراهيم أنيس. . من أسرار اللغة ٢٦٤.

(٤) انظر: إبراهيم أنيس. . من أسرار اللغة ٢٦٥ - ٢٧٨.

٣ - الفعل .

٤ - الأداة .

وكذلك الدكتور مهدي المخزومي ؛ فقد قسم الكلام إلى أربعة أقسام أيضاً، وهي^(١) :

١ - الفعل .

٢ - الاسم .

٣ - الأداة

٤ - الكنايات، وتضم :

- الضمائر

- الإشارة

- الموصول بجملة

- المستفهم به

- كلمات الشرط

إلا أن هذين التقسيمين لم يسلموا من النقد أيضاً^(٢).

ومنهم من ذهب إلى أبعد من ذلك فقسم الكلام في العربية إلى سبعة أقسام؛ فقد قام الدكتور تمام حسان، ومن بعده تلميذه الدكتور فاضل الساقى بدراسة الكلام العربي اعتماداً على اعتبارين أساسيين، هما المعنى والمبنى، أو الشكل والوظيفة، وتوصلاً، متفقين، إلى أن الكلام في العربية يمكن أن يقسم إلى الأقسام التالية^(٣):

١ - الاسم ٢ - الفعل ٣ - الصفة ٤ - الضمير

٥ - الخالفة ٦ - الظرف ٧ - الأداة

وصنفا كل قسم إلى أصناف مختلفة؛ فقسما الاسم إلى :

- الاسم المعين - الميميات - اسم الجنس - اسم الحدث - الاسم المبهم

وقسما الصفة إلى :

(١) انظر: مهدي المخزومي . . في النحو العربي قواعد وتطبيق . ١٩ - ٦٤ .

(٢) انظر في ذلك : الفصل الثاني من الباب الأول من كتاب : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة لفاضل الساقى .

(٣) انظر: تمام حسان . . اللغة العربية معناها ومبناها ٨٦-١٣٣ ، والساقى . . أقسام الكلام العربي ٢١٤-٢٦٨ .

- اسم الفاعل
- الصفة المشبهة
- اسم المفعول
- اسم التفضيل
- صيغ المبالغة

أما الفعل فقد ارتضيا التقسم القديم له ؛ إلى ماضٍ ، ومضارع ، وأمر .
ثم قسما الضمير إلى :

- حضور، قسمت إلى : تكلم ، خطاب ، إشارة (المقصود بها أسماء الإشارة).
 - غيبة ، وقسمت إلى : شخصية ، موصولية (المقصود بها الأسماء الموصولة).
- وقسما الخوالم إلى :

- خالفة الإخالة ، والمقصود بها أسماء الأصوات .
- خالفة الصوت ، بها أسماء الأصوات .
- خالفة التعجب ، والمقصود بها فعلا التعجب .
- خالفة المدح أو الذم ، والمقصود بها أفعال المدح والذم .

أما الظرف فقد قسمناه إلى :

- ظرف زمان ، واقتصر فيه على : إذ ، وإذا ، وإذًا ، ولَمَّا ، وأيان ، ومتى ، وأضاف الساقى كلما .
 - ظرف مكان ، واقتصر فيه على : أين ، وأنى ، وحيث .
 - وبيّنا أن بعض الأبنية قد تستعمل استعمال الظروف ، ولكنها في الحقيقة ليست كذلك .
- ثم قسما الأداة إلى :
- أداة أصلية ، هي الحروف ذات المعاني .
 - أداة محولة^(١) .

ويمكننا بعد أن عرضنا ، بإيجاز ، لتقسيمات المحدثين العرب أن نسجل الملاحظات التالية :

١ - أن المحدثين العرب صدروا في تقسيماتهم عن منهج وصفي يقوم على الملاحظة والوصف دون أن يتجاوز ذلك إلى تفسير الظواهر وتعليلها ، وقد أقاموا نقدهم للقدماء على أساس من هذا المنهج ، بينما اعتمد منهج القدماء ، إضافة إلى وصف الظواهر ، على تفسيرها ، وتعليل الشاذ منها ، وهو ما عرف بالمنهج المعياري ، فنقد منهج القدماء على أساس منهج مخالف لا بد أن يخلق مفارقة واضحة ؛ لأن «الوصفية والمعياريّة مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطق المبدئي ، ولا إلى نفس الحيز التصوريّ . فليستا من شريحة واحدة

(١) هناك اختلاف بين الباحثين في هذا التقسيم . انظر: الساقى . . أقسام الكلام العربي ٢٦٥ - ٢٦٦ .

حتى تتسنى مقارنة إحداهما بالأخرى. فليست الوصفية والمعيارية ملتزمتين بأن يكون بينهما علاقة ما: من تواز أو تصادم أو تطابق. فهما مصدرتان فكريتان مستقلة كلتاهما عن الأخرى. فأن يلتزم الألسني في تحسسه نواميس الظاهرة اللغوية وصف مدونتها واستقراء خصائصها دون تعسف منه على الاستعمال فذاك موقف منهجي وامثال اختباري. أما أن يصدق الألسني في تقرير أحوال الاستعمال بأن هذا خروج عن النمط وأن هذا اتفاق مع سنن المواضعة في اللغة فذلك موقف مبدئي وامثال معياري، وليس من تناقض بين الأمرين؛ لأنهما موقفان لا يقعان البتة في نفس اللحظة الزمنية، وبالتالي فإن الذي يصوغهما ليس هو نفس الشخص من الناحية الاعتبارية، وإن فاه بهما اللسان بل قل ليس الذي يصوغهما هو نفس المنظار^(١). لذلك كان المحدثون في تقسيمهم للكلمات واصفين أكثر منهم معرفين^(٢).

٢ - أن تقسيمات المحدثين، خاصة الدكتور تمام حسان والدكتور فاضل الساقى، كانت معروفة عند النحاة العرب ولكنها جاءت في مرحلة تالية لتقسيمهم الكلام. فكأن الدكتور تمام وتلميذه بدءا من المرحلة الثانية عند القدماء؛ فالمرحلة الأولى تتمثل في تقسيم الكلام على أساس من المعنى في أصل الوضع، والمرحلة الثانية تتمثل في تصنيف أقسام الكلام على أساس الاختصاص في معنى الكلمات ووجودها في التراكيب وارتباط بعضها ببعض بعلاقات مختلفة، وهذا هو ما دعا إليه الدكتور تمام؛ تقسيم الكلمات انطلاقاً من التركيب واعتماداً على مبدئي الشكل والوظيفة.

٣ - أن الفروق التي وضعها المحدثون لأقسام الكلام، كما يرونها، لم يغفل عنها القدماء؛ فقد فرقوا بين الصفة والاسم، وبين المضمر والظاهر، وذكروا للموصولات وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال مميزات تميزت بها عن غيرها، وخصّصوا أفعال المدح والذم والتعجب والأفعال الناقصة بحديث مستقل عرضوا فيه لخصائص كل صنف منها، وقد عرضنا لجانب من ذلك في أثناء الحديث عن الضوابط الصرفية والنحوية للأبنية. إلا أن هذه الفروق، عند القدماء، كانت بين أصناف تنتمي لقسم واحد بينما كانت عند المحدثين بين أقسام مختلفة. كما أنها اتضحت وبرزت بشكلٍ منظمٍ دقيقٍ عند المحدثين بخلاف القدماء الذين أوردوها مختلطةً بموضوعات أخرى.

٤ - أن ما أخرج المحدثون من أصناف، وأفردوها بأقسام مستقلة بالنظر إلى مميزاتها الصرفية والنحوية يمكن ردّها إلى أقسامها عند القدماء بالنظر إلى معناها في أصل وضعها، وقد وعى

(١) عبدالسلام المسدي. الفكر العربي والألسنية. الأقلام. بغداد. ع/٤. ١٩٧٩ م. ٥.

(٢) انظر: ماريو باي. أسس علم اللغة ١٠٢.

القدماء هذه الحقيقة فذكروا أن العلامات لا تطرد في القسم الواحد وذلك لا يخرج ما لم تتحقق فيه العلامة من قسمه؛ لأن الجامع بين الكلمات في القسم الواحد ليس مميزاتها الشكلية والوظيفية وإنما دلالتها المجردة في أصل الوضع؛ لذلك كان ردّ الدكتور الساقى على تعريف ابن الشجري للاسم بقوله «ما دل على مسمى دلالة الوضع». «وكل هم ابن الشجري من هذا الحد أن يجمع في باب واحد، هو باب الاسم، بين المسميات، الصفات، والمضمرات، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام والشرط. .»^(١)، وما الضير في ذلك إذا كان الجامع لها متحققاً فيها؟

أليس الموصوف بالحدث، وهو تعريف الصفة عند القدماء والمحدثين أيضاً، هو مسمى الصفة؟ أليست الدلالة على عموم الحضور والغيبة، وهو تعريف الضمير عند الفريقين، هو مسمى الضمير؟ وكذلك، أليست الدلالة على المكان والزمان، وهو تعريف الظرف عند الفريقين، هو مسمى الظرف؟

وأليست الدلالة على مشار إليه، وهو تعريف اسم الإشارة عند القدماء، هو مسمى اسم الإشارة؟ وأليست الدلالة على مبهم يختص بما بعده، وهو تعريف الموصول عند القدماء، هو مسمى الاسم الموصول؟

وأليست الدلالة على معنى الفعل، وهو تعريف اسم الفعل عند القدماء، هو مسمى اسم الفعل؟ بل إن الدكتور حسان والدكتور الساقى ارتضيا ضمن تقسيمات الاسم التي وضعوها قسماً سميها بالاسم المبهم وعرفاه بأنه: ما دل على مسمى غير معين فيحتاج في تعيينه إلى ضميمة^(٢)، وهو تعريف يطابق تعريف الاسم الموصول عند القدماء.

فالفرق بين تقسيم القدماء وتقسيم المحدثين أن تقسيم القدماء قام على أصلين:

- ١ - أصل الوضع الذي أقيمت على أساسه الأقسام الثلاثة، ووضع، بناء عليه، حد كل قسم.
- ٢ - وأصل الاستعمال الذي اختصت على أساسه بعض الكلمات بخصائص تفارق بها القسم المنتسبة إليه؛ من ذلك، مثلاً، بعض الأفعال الجامدة كنعم، ويشس، وحبذا، وفعل التعجب؛ فالأصل فيها - أصل الوضع - أن تتصرف إلا أنهم منعوها التصرف «لما أرادوا من شدة التوكيد في المعنى الذي أموه والنحو الذي قصدوه»^(٣)، فإذا قلت: «ما أحسن زيداً، لم يجز أن تضع

(١) فاضل الساقى . . أقسام الكلام العربي ٥٢.

(٢) انظر: تمام حسان . اللغة العربية معناها ومبناها ٩١، والساقى . أقسام الكلام العربي ٢١٦.

(٣) ابن جني . . المنصف ٢٤١/١.

الفعل المضارع ها هنا فتقول: ما يُحسّن زيداً، وما محسن زيداً؛ لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال المعنى. ألا ترى أنك تقول: العُمَرُ، والعَمْرُ، ولا يقع في القسم إلا مفتوحاً؛ لدخول المعنى على هذه الهيئة^(١)، وكذلك أفعال المقاربة؛ فقد لازمت لفظ الماضي لأنها «لما قصد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها، وهو التصرف. وكذلك كل فعل يراد به المبالغة. كنعم وبئس، وفعل التعجب»^(٢).

أما المحدثون فقد قام تقسيمهم على ملاحظة الكلمات في تراكيبها المستعملة؛ أي في أصل استعمالها ولم يعترف بأصل الوضع وهو أصل مجرد ترد إليه الألفاظ؛ ذلك أن منهجهم، كما قلنا، يقوم على وصف الظواهر اللغوية من خلال التراكيب، ولا يتجاوز ذلك إلى التفسير والتعليل والتأويل. فالاختلاف في التقسيم نتيجة طبيعية؛ للاختلاف في المنهج، وفي الأصول التي صدر عنها كل من الفريقين.

(١) المراد . . . المقتضب ٤/ ١٧٧.

(٢) السيوطي . . . الهمع ٢/ ١٣٥.

المبحث الثاني

ضوابط صوغ الأبنية

سبق أن ذكرنا أن موضوعات علم الصرف تتمثل في بعدين: رأسي يمثل أنواع الأبنية في العربية، وأفقي يمثل الأحوال الطارئة على تلك الأبنية أي كان نوعها. وتتناول في هذا المبحث أنواع الأبنية وضوابط صوغها.

لقد أصابت العربية ثروة لغوية واسعة بما تشعب عن أصولها من أبنية وصيغ تشتمل على أقسام الكلم ومن تفرّع عنها، ولا يرتاب باحث محقق في شدة تعويلها على البناء والتركيب الذي عاد عليها بالغنى والثراء؛ وقد حاول العلماء أن يحصوا صيغ الأسماء والأفعال ولعلمهم يحصون القوالب التي يبني الفصحاء على مثالها ألفاظهم... . فما تيسر لأحد منهم أن يستوعب هاتيك القوالب^(١).

وقد درس الصرفيون أنواع الأبنية دراسةً تفصيليةً شاملةً؛ فلم يكتفوا بحصرها وتصنيفها، بل جاوزوا ذلك إلى وضع ضوابط لصوغها وبنائها؛ وكأنهم كانوا يسعون للخروج من شتات الأمثلة المتعددة إلى بناء هيكل صرفي محكم يقوم على محاور رئيسة تضبط تلك الأمثلة في قضايا كلية عامة تحدد الأسس والأصول التي بني عليها علم الصرف في العربية، إلا أن هذه الضوابط لم تفرد في باب خاص ضمن أبواب مؤلفاتهم، بل وردت موزعة على أبواب مختلفة؛ لذلك رأينا أن نستخرجها من مظانها، ونفرد بها بحديث مستقل؛ لتبرز ضمن إطار يجمع بينها في قضية واحدة، وليتمكن الدارسون من معرفة دورها، وموقعها في بناء الهيكل العام لعلم الصرف العربي. وقد خرجنا من دراستنا هذه بأربعة ضوابط، نرى أن صوغ الأبنية في العربية يقوم عليها، ويحتكم إليها، وهي، مرتبة حسب أهميتها:

١ - الدلالة ٢ - الخفة والكثرة ٣ - المشابهة ٤ - أمن اللبس

وقبل أن نفصل القول في كل ضابط، نشير إلى أمرين:

(١) صبحي الصالح. دراسات في فقه اللغة ٣٢٧، دار العلم للملايين. ط ١٠، ١٩٨٣ م. ومن يقرأ في مزهر السيوطي. تحقيق حمد أحمد جاد المرلى، ومحمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، باب «الأشياء والنظائر» يجد وصفاً دقيقاً لتعاقب التأليف في أوزان العربية وصيغها.

أولهما:

أن الضوابط والقواعد التي وضعها الصرفيون وحسروا بها أنواع الأبنية وأوزانها، وجعلوا لكل نوع قواعد وضوابط انتزعوها من فصيح كلامهم وأصيله الغالب - على ضربين:

١ - ضربٌ تُطرد فيه هذه الضوابط وتصاغ على أساسه كثيرٌ من الأبنية، وأكثر ما يتجلى في صوغ مصادر الأفعال غير الثلاثية وصوغ أسماء الفاعلين والمفعولين، وأسماء المرة والهيئة، وأسماء الزمان والمكان وأفعال التفضيل . . . فهذه تسير على نظام معين مستقر لا يتبدل ولا يتغير.

٢ - وضربٌ لا تُطرد فيه هذه الضوابط، ومن ذلك مصادر الثلاثي وجموع التكسير . . . وما وضوابط الصرفيين التي دونوها في ذلك إلا للتقريب والرجوع عند الحاجة، ومن هنا كانت مصادر الثلاثي، مثلاً، على أوزان شتى مع التفاوت بينها في الكثرة والقلة والندرة والشذوذ؛ مما أدى إلى اختلاف الصرفيين في القياسية والسماعية منها؛ فرأى بعضهم عدم القياس على «فَعَل»، مثلاً، الذي عدّه الجمهور قياساً للفاعلين «فَعَل» و«فَعَلَ» المتعديين، والتزم السماعية^(١).

ولا يخفى ما يستلزمه هذا المذهب من العنت؛ ولهذا عوّل الجمهور على القياس فيهما اكتفاء بالغلبة؛ فقد جعلوا كثرة استعمال أي بناء مصححةً للقياس عليه. ولا يقصدون بالقياس، هنا، معناه المتبادر من لفظه، ولكن المراد به عندهم «أنه إذا ورد شيء ولم يُعَلَّم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع»^(٢).

وهذا مذهب سيويه والأخفش وكثير من البصريين، وخالف في ذلك الفراء وابن جني والزمخشري؛ قال ابن جني: «ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حذا إنسان على مثلهم، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً، ولا أن يرويه رواية»^(٣).

وهكذا يبدو أن ضوابط صوغ الأبنية فيما طرحنا تفاوت بين مطرد يقاس عليه، وآخر اختلف فيه الصرفيون بين قياس وسماع. ويأتي كلامنا في هذا المبحث في الثاني منها؛ ذلك أن النوع الأول من الضوابط لا خلاف فيه وفي قياسيته؛ فهو يضبط صوغ الكلمات ضابطاً عاماً كلياً، ويحكم بناءها بشكل آلي مطرد، ويتمثل هذا النوع من الضوابط في البنية؛ فقد وردت في كتب الصرف أمثلة كثيرة متنوعة احتكم فيها الصرفيون العرب إلى البنية، وجعلوها ضابطاً تصاغ على أساسه

(١) في همع الهوامع ٤٨/٦ قال السيوطي: «ومنع ابن جودي قياسهما، أي مصدر فعل وفعل، فقال: لا ندرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع، فلا يقاس على «فَعَل» ولو عدم السماع».

(٢) الأشموني . . شرح الأشموني ٣٠٤/٢.

(٣) ابن جني . . الخصائص ٣٦٢/١، وانظر ٣٦٧/١، ٤٣٩.

الكثير من الكلمات في العربية، ويتجلى ذلك في مصادر الأفعال غير الثلاثية والمشتقات، كما أشرنا سابقاً. فنحن نستطيع أن نمثل لطريقة صوغ هذه الأبنية بمعادلة يكون طرفها الأول البنية الضابطة، ويكون طرفها الثاني البنية المصوغة، كالأمثلة التالية:

الفاعل: افتعل	←←←←	المصدر: افتعل
الفاعل: انفعل	←←←←	المصدر: انفعل
الفاعل: استفعل	←←←←	المصدر: استفعل
الفاعل: فَعَل	←←←←	اسم الفاعل: فاعل، واسم المفعول: مفعول
الفاعل: أْفَعَل	←←←←	اسم الفاعل: مُفَعَل، واسم المفعول: مُفَعَّل

وهذا الاطراد والإحكام في ضابط البنية لا يتحقق في الضوابط الأخرى بالدقة والآلية نفسها؛ ذلك أنها تقوم على أمور متصلة بالمعنى (الدلالة، أمن اللبس)، أو الذوق والجهد في النطق (الخفة)، أو القياس العقلي (المشابهة)، وهذه كلما أمور تتفاوت وتختلف. أما البنية فإنها أمر شكلي ثابت، لا يتغير، فثبات الضابط يؤدي إلى اطراد حكمه وتحققه في كل العناصر المضبوطة. وإن خرجت بعض هذه العناصر عن حكم ذلك الضابط فإن نسبتها تكون ضئيلة جداً بالمقارنة مع نسبة العناصر الخارجة عن حكم بقية الضوابط.

وثانيهما:

ما يتبادر إلى الذهن من تساؤلٍ: أليست هذه الضوابط من صنع النحاة؟ أليست مجرد علل قال بها النحاة وهم يجرون وراء ما عرفوا به من منهج قائم على التأويل التعليل؟

نقول في سياق الرد على مثل هذا التساؤل: إن تعليل الظواهر اللغوية ليس رياضة عقلية، أو تبريرات منطقيّة، أو محاولات تعسفيّة لإرجاع الظواهر المدروسة إلى أصول يختلفها النحوي مسبقاً ويُرجع إليها كل ما يقع تحت يديه من قضايا وموضوعات، والذي يبدو لي أن النحاة لم يستخدموا هذا المنهج، في أغلب دراساتهم، لمثل هذه الغايات؛ فمقولة الخليل، مثلاً، التي أوردها الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو)^(١) «تدل على أن أستاذ سيبويه كان ينظر إلى العلل

(١) والتي يقول فيها «إنّ العرب قد نطقت على سجيّتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقلها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسّت. وإن تكن هناك علة له فمثلي مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء. عجبية النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على =

باعتبارها مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي أو يفترضها قصد تفهم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللغة العربية وتناسق عناصرها، كل ذلك بغض النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أم لا؛ والمهم أنه أمر محتمل لا يمكن رفضه إلا إذا عُوِّضَ بما هو أليق منه. معنى هذا ان التعليل يمكن أن يعتبر جهازاً تفسيرياً يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللغة وكشف الغطاء عن منطقته الداخلي. وإذا كان من حق الناظر في النحو لتعلم اللغة أن يرفضه أو يستخف به فإن المتفقه في اللغة بل الباحث فيها من وجهة نظر لسانية حديثة لا يرفض السعي إلى تجاوز ظاهر الأمور من قواعد ومعطيات مباشرة بحثاً عن الخصائص العامة للغة المدروسة، بل اللغات عامة^(١).

ونحن لا ننكر أن بعض تعليقات النحاة كان التكلف فيه واضحاً، والتأويل بعيداً، إلا أن نسبته، إذا ما قورنت بمجموع ما خلفه أجدادنا، تبقى ضئيلة لا يؤبه بها؛ فمعظم تفسيرات النحاة وتعليقاتهم كانت سعياً لضبط الظاهرة اللغوية، وإحكام النظر في قضاياها مما «يكون مقومات لنظرة شاملة تستوعب أكثر ما يمكن من الظواهر، وتسمح بتجاوز شتات المعطيات الجزئية للسيطرة عليها حسب جهاز تفسيري متماسك»^(٢).

فالاتصاف على وصف الظواهر اللغوية ببقائها مشتتة، غير واضحة المعالم، ويبقى كل قضية منفصلة عن أختها، مما قد ينتج عنه تعدد كبير في الأحكام والقواعد، أما الانتقال من الوصف إلى التفسير وإلى إيجاد ضوابط كلية تشكل مرجعاً مشتركاً لكثير من القضايا اللغوية فإن ذلك يكفل أن تجمع الظواهر ضمن أطر عامة محددة يعتمد كل واحد منها أصلاً مشتركاً وحكماً واحداً، أو قاعدة كلية. وهذا أمر يبسر فهم اللغة، وإدراك نواميسها.

أولاً: الدلالة

كانت الدلالة ملحظاً بارزاً اعتمده الصرفيون لضبط صياغة كثير من الأبنية؛ فقد «تحرّوا العلاقة

= شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، والسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون قد فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بهاء الزجاجي... الإيضاح ٦٦.

(١) عبد القادر المهيري... التعليل ونظام اللغة ١٧٧. حوليات الجامعة التونسية. ع ٢٢٤، ١٩٨٣م، ١٧٥-١٨٩.

(٢) عبد القادر المهيري... التعليل ونظام اللغة ١٨٩.

بين البنية الصرفية وما يكون لها من دلالة معنوية خاصة»^(١)، ثم جردوا لكثير من الصيغ الصرفية دلالات كلية عامة ينضبط على أساسها صوغ الكلمة وبنائها، كما جعلوا الدلالة ضابطاً في عدم جواز صياغة بعض الأبنية؛ كتصغير جمع الكثرة مثلاً. واعتبار الدلالة ضابطاً في صوغ الأبنية يعد أصلاً عاماً من أصولهم التي اعتمدها في وصف الظاهرة اللغوية وتقعيد قواعدها؛ فهم كثيراً ما يتكثرون على الدلالة في تفسير كثير من الظواهر اللغوية؛ فعلى مستوى البنية الصرفية يتمثل الأصل الذي يصدر عن منه في مقولة سيبويه «والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد»^(٢)، بل إن هذا الضابط الدلالي يتعمق في منهجهم فيرتبط عندهم ببعده المادي في عالمه الخارجي فالمبرد يلجأ إلى ربط الكلمة بما تدل عليه في الخارج وهو يعلل اختلاف أبنية الجموع فيقول «وإنما اختلف الجمع لأنها أسماء فيقع الاختلاف في جمعها كالإختلاف في أفرادها»^(٣).

والأبنية التي تعدّ الدلالة ضابطاً في صوغها كثيرة مختلفة، وقد ارتأينا أن نذكر أنواعاً منها، ثم نمثل لكل نوع ببعض الأمثلة حتى تتضح القضية ضمن ترتيب متبع:

١ - المصادر:

من المعلوم أن للفعل الماضي الثلاثي ثلاثة أوزانٍ، هي: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ، ولا جدال بين الصرفيين في كثرة الأوزان الواردة من مصدر الثلاثي كثرة تعاصت عن الضبط التحديد، ولكنهم استطاعوا أن يضبطوا صوغَ أغلب مصادر الثلاثي بأن قرنوا الصيغة الصرفية للمصدر بمعناها الدلالية الذي تشترك فيه مع مثيلاتها، فكوتوا من الدلالة أصلاً مطرداً تنضبط به معظم صيغ مصادر الثلاثي ضمن معانٍ كلية عامةٍ تلتقي عليها؛ فالغالب:

١ - فيما دلّ على صوت أن يكون على وزن «فَعَال» نحو: صُراخ، بُغام^(٤)، وغُواء، ونُباح. أو «فَعِيل» نحو: ضجيج، نثيم^(٥)، وقد يشتركان كالنهيق والنهاق، والنبيح والنباح^(٦).

(١) نهاده الموسى . . نظرية النحو العربي . هامش رقم «٦٣» ص ٧٠ . وانظر: فاضل السامرائي . . معاني الأبنية في العربية . ساعدت جامعة بغداد على طبعه . ط ١ . ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

(٢) سيبويه ١٢/٤ .

(٣) المبرد . . المقتضب ٢٠١/٢ .

(٤) البُغام: مصدر بغمت الظبية، من باب منع ونصر وضرب، إذا صاححت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها انظر: لسان العرب (مادة: بغم).

(٥) النثيم: الأثين، أو هو صوت خفي . والنثيم، أيضاً، صوت الأسد والقوس والظبي: لسان العرب (مادة: نام).

(٦) النهيق والنهاق: صوت الحمار: لسان العرب (مادة: نهق)، والنبيح والنباح صوت الكلب والظبي والنيس والحية: لسان العرب (مادة: نيح).

- ٢ - فيما دل على داء أن يكون على «فعل»، نحو: صداع، زكام، دوار^(١).
- ٣ - فيما دل على لون أن يكون على «فعل»، نحو: شُهبة^(٢)، وُصفرة، وُحمرة.
- ٤ - فيما دل على حرفه أن يكون مصدره على «فعالة»، نحو: حياكة، وخياطة، نجارة، وحدادة.
- ٥ - فيما دل على تكثير الفعل والمبالغة فيه أن يكون على «تفعال»؛ قال سيبويه: «وذلك قولك في الهذر: التَّهْذَارُ، وفي اللعب: التَّلْعَابُ، وفي الصفق: التَّصْفَاقُ، وفي الرد: التَّرْدَادُ، وفي الجولان: التَّجْوَالُ، والتَّقْتَالُ والتَّسْيَارُ. وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلْتُ، ولكن لما أردت التَّكْثِيرَ بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَّلْتُ على فَعَّلْتُ»^(٣).
- ٦ - فيما دل على امتناع أن يكون وزنه على «فعال»؛ نحو: إباء، وشراد، وجماح.

ويتجه سيبويه إلى عدم التقيّد في المعنى بشيء واحد يقع فيه، بل يوسع دائرته ليشمل كل ما من شأنه أن يحقق ذلك المعنى؛ من ذلك قوله: «من المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النَّزْوَانُ، والنَّقْرَانُ، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العسلان والرتكان. . . ومثل هذا الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك. ومثله الغثيان؛ لأنه تَجَيُّشُ نفسه وتثوُّرٌ. ومثله الخطران واللمعان؛ لأن هذا اضطراب وتحرك. ومثل ذلك اللهبان والصخدان والوهجان؛ لأنه تحرك الحرّ وثووره، فإنما هو بمنزلة الغليان. . . وقد جاءوا بالفعلان في أشياء تقاربت. وذلك: الطوفان، والدوران، والجولان؛ شبهوا هذا حيث كان قلباً وتصرفاً بالغليان والغثيان؛ لأن الغليان أيضاً قلب ما في القدر وتصرفه»^(٤).

وعندما لا يأتي المصدر على قياس فعله يُفْرَعُ إلى الدلالة لتكون أصلاً يضبط الأمر؛ لأن «الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر»^(٥)، لذلك نجد سيبويه يفرد باباً في كتابه بعنوان «ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد» ويقول فيه: «وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً، وتجاوروا اجتوراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. ومثل ذلك:

(١) داء يأخذ بالرأس: لسان العرب (مادة: دور).

(٢) شهب يشهب شُهْبَةً: إذا غلب بياضه على سواد: لسان العرب (مادة: شهب).

(٣) سيبويه ٤/٨٣. وانظر ابن السراج. . الأصول ٣/١٣٦، وابن يعيش. . شرح المفصل ٥٥/٦، والرضي. . شرح الشافية ١/١٦٧.

(٤) سيبويه ٤/١٤ - ١٥، وانظر: الرضي. . شرح الشافية ١/١٥٦. والنزوان والنقزان: الوثوب والصعود: لسان العرب (مادة: نزو، ونقز). والعسلان: اضطراب الماء: لسان العرب (مادة: عسل). والرتكان: مشية للإبل فيها اهتزاز: لسان العرب (مادة: رتك).

(٥) المبرد. . المقتضب ١/٧٣.

انكسر كسراً وكُسِر انكساراً؛ لأن معنى كسر وانكسر واحد^(١).

وقال القطامي^(٢):

وخيرُ الأمر ما استقبلتَ منه وليس بأن تتبَّعه أتباعا
لأن تتبَّعت وأتبت في المعنى واحد، وقال رؤية^(٣):

* وقد تطوَّبت انطواء الحَضْب *

لأن معنى تطويت وانطويت واحد.

وهم لا يقتصرون في الدلالة على المعنى المعجمي للكلمة بل يجاوزونه إلى المعنى الوظيفي؛ فبعد أن حدد الرضيّ أبنية المصادر الثلاثية وفقاً لمعانيها المعجمية انتقل إلى التعدية واللزوم، وهما معنيان وظيفيان، فقال: «والأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون (أي المصدر من فَعَلَ) المتعدي على فَعَلَ، من أي باب كان، نحو قتل قتلاً وضرب ضرباً وحمد حمداً. وفعل اللازم على فُعول، نحو دخل دخولاً»^(٤)، أما فَعَلَ فمصدر اللازم منه فَعَلَ كفرح فرحاً، والمتعدي على فَعَلَ كجهل جهلاً.

وقد وجد النحاة أن الدلالة هي الضابط الوحيد الذي يعول عليه في صوغ مصادر الثلاثي؛ لأنها أشياء «لا تضبط بقياس، ولا بأمر أحكم من هذا، وهكذا مأخذ الخليل»^(٥).

٢ - الصفة المشبهة :

الصفة المشبهة ما اشتقت من فعل لازم للدلالة على من قام بالحدث على معنى الثبوت والاستمرار؛ ومنذ البدء يقرر النحاة أن اشتقاقها من الأفعال مرتبط بدلالة الفعل نفسه؛ فهي تكثر في فَعَلَ «لأنه غالب في الأدواء الباطنية والعيوب الظاهرة والحلي . والثلاثة لازمة لصاحبها . والصفة المشبهة . . . لازمة، وظهرها الاستمرار، وكذا فَعَلَ للغرائز، وهي غير متعدية ومستمرة . وأما فَعَلَ فليس الأغلب فيه الفعل اللازم، وما جاء منه لازماً أيضاً ليس بمستمراً»^(٦) . . .

(١) سيبويه ٨١/٤ .

(٢) انظر: ديوان القطامي ٣١ . تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب . دار الثقافة . بيروت . ط ١ - ١٩٦٠ م . وهو من شواهد سيبويه ٨٢/٤، وانظر: ابن السراج . . الأصول ٣/١٣٤ .

(٣) من شواهد سيبويه ٨٢/٤، وانظر: ابن السراج . . الأصول ٣/١٣٤ . والحضْب: الحية من غير قيد، أو الحية الدقيقة: لسان العرب (مادة: حضب) .

(٤) الرضي . . شرح الشافية ١/١٥٦ .

(٥) سيبويه ١٥/٤ . (٦) الرضي . . شرح الشافية ١/١٤٨ .

ثم يعينون المعاني التي تضبط صوغ الصفة المشبهة من فعلها، من ذلك، مثلاً:
 ١ - ما جاء صفة في الأدواء فإنه يكون على فعل؛ كقولنا: وَجَعٌ يَوْجَعُ وَجَعًا فَهُوَ وَجَعٌ، وَحَبِطٌ يَحْبِطُ حَبِطًا وَهُوَ حَبِطٌ^(١).

وهم في هذه الدلالة يتجاوزون معنى المرض المادي الذي يكون في الجسد إلى ما يصيب المرء من أمراض نفسية، وحالات عصبية، فجاءوا بما «كان من الذعر والخوف على هذا المثال؛ لأنه داءٌ قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك: فزعت فزعاً هو فزعٌ، وفرق يفرق فرقاً وهو فرقٌ، ووجل يوجل وجلاً وهو وجلٌ، ووجر وجرأ وهو وجر. وقالوا: أوجر فأدخلوا أفعل ههنا على فعل لأن فعلاً وأفعل قد يجتمعان، كما يجتمع فعلاً وفعل: شعثٌ وأشعثٌ، وحذبٌ وأحذبٌ، وجربٌ وأجرب. وهما في المعنى نحو من الوجع»^(٢).

بل إن سيويه يوسع دائرة المعنى في هذا الوزن ليشمل كل ما هو مكروه عند بني البشر؛ فقد «بنا أشياء على فعل يفعل فعلاً وهو فعل؛ لتقاربها في المعنى، وذلك ما تعذر عليك ولم يسهل، وذلك: عسر يعسر عسراً وهو عسرٌ، وشكس يشكس شكساً وهو شكسٌ. وقالوا: الشكاسة، كما قالوا: السقامة. وقالوا: لقس يلقس لقساً وهو لقسٌ، ولحز يلحز لحزاً وهو لحزٌ. فلما صارت هذه الأشياء مكروهة عندهم صارت بمنزلة الأوجاع، وصار بمنزلة ما رُموا به من الأدواء»^(٣).

ثم يحتكم إلى المخالفة، فيجعل ما جاء من الصفات على عكس ذلك المعنى يبني على بنائه، فيقول «وجاؤوا بضد ما ذكرنا على بنائه؛ قالوا: أشر يأشر أشراً وهو أشرٌ، وبطر يبطر بظراً وهو بطرٌ، وفرح يفرح فرحاً وهو فرحٌ، وجدل يجدل جدلاً وهو جدلٌ. وقالوا: جدلان، كما قالوا: كسلان وكسل، وسكران وسكر»^(٤).

٢ - أما ما يصيب الجوف من الامتلاء والشبع والارتواء فإنه يأتي في الصفة المشبهة على فعلاً وفعل؛ كشيخان، وريان^(٥).

وضده في المعنى يجيء على نفس البناء؛ كقولنا عطشان عطشى، وظمان ظمأى،

(١) الحَبِطُ: انتفاخ البطن من داء: لسان العرب (مادة: حبط).

(٢) سيويه ١٨/٤.

(٣) السابق ٢١/٤.

(٤) السابق ١٩/٤، وانظر: الرضي . . شرح الشافية ١٤٣/١.

(٥) سيويه ٢٢/٤.

وصديان صدي^(١)، «وقالوا: غضبان وغضبي، وقالوا: غَضِبَ يَغْضَبُ غَضَبًا، جعلوه كعطش يَعْطَشُ عَطْشًا وهو عَطْشَانٌ: لأن الغضب يكون في جوفه كما يكون العطش. . وقالوا: تُكَلُّ يَثْكَلُ ثَكْلًا، وهو ثَكْلَانٌ وَثَكْلَى؛ جعلوه كالعطش؛ لأنه حرارة في الجوف. ومثله لَهْفَانٌ وَلَهْفَى، وَلَهْفٌ يَلْهَفُ لَهْفًا وقالوا: حزانان وحزنى؛ لأنه غَمٌّ في جوفه وهو كالثكل؛ لأن الثكل من الحزن»^(٢)

٣- أما الألوان، والعيوب الأدواء الظاهرة فقد جاءت في الصفة المشبهة على أفعل؛ كقولنا في الألوان أحمر، وأخضر، وأبيض، وأسود. الخ. وفي العيوب والأدواء الظاهرة: أحول، وأعور، وأعرج. الخ^(٣)، وقد جاء أفعل للحلي أيضاً؛ كقولنا أحور؛ لمن كان في عينه حور^(٤).

واتخاذ الدلالة ضابطاً في صوغ الصفة المشبهة لا ينقاس قياساً مطرداً؛ فقد خرجت بعض الأبنية عما وضعوه لها من ضوابط دلالية، فلم تأت على قياس مثلاتها في المعنى، وهذا أمر أدركه النحاة، ولكنهم كانوا يسعون إلى وضع أصول عامة تنضبط على أساسها عملية صوغ الأبنية في أكثر الحالات، أما ما خرج على هذه الأصول فإنه لا يهمل بل يذكر في مواضعه؛ لأن اللغة نظام يتصف بالمرونة والسعة؛ فلا بد أن يخرج بعض عناصر هذا النظام على قواعده التي يقدها له الباحثون دون أن يقده ذلك في أصولهم التي ارتضوها واعتمدها.

٣- المصغر:

وهو كل اسم جاء على أحد هذه الأوزان: فُعَيْلٌ، فَعِيْلٌ، فُعَيْعِلٌ، ودل على المعاني الآتية:

١- في الجوامد: يدل على معنى الصفة؛ «الأتري أن معنى رجيل رجل صغير، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته»^(٥).

٢- في النعوت: لا يدل على «تحقير الذات المنعوت غالباً، بل تحقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت، فمعنى ضويرب: ذو ضرب حقير، وقولهم أسيود، وأحيمر، وأصيفر أي ليست هذه الألوان فيه تامة، وكذا بُزَيْرِيزٌ، وَعُطَيْطِيرٌ أي الصنعتان فيهما ليستا كاملتين، وربما كانا كاملين في أشياء أخرى، وقولك: هو مثيل عمرو: أي المماثلة بينهما قليلة، فعلى هذا معنى (أصيفر منك) أي زيادته في الصغر عليك قليلة، وكذا (أعيلم منك) و(أفضل منك)

(١) السابق ٢١/٤ . (٢) سيبويه ٢٤/٤ .

(٣) السابق ٢٦/٤ .

(٤) الحور أن يشتد بياض العين ويسود سوادها: لسان العرب (مادة: حور).

(٥) الرضي . . شرح الشافية ٢٣٧/١ .

ونحوه، لأن أفعال التفضيل ما وضع لموصوف بزيادة على غيره في المعنى المشتق منه»^(١).

٣ - في الجموع: يدل على تقليل العدد.

ودور الدلالة، هنا، يأتي في تصغير الجموع؛ فقد ذكر النحاة أن جموع الكثرة لا يجوز تصغيرها بأي حال من الأحوال «لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد فمعنى عندي غُلَيْمَةٌ أي عدد منهم قليل، وليس المقصود تقليل ذواتهم، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة لكونه تناقضاً»^(٢)، أي أنك لو صغرت ما هو للعدد الكثير «كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال، وهذا هو المحال»^(٣).

٤ - فعل التعجب:

وهو ما وضع لإنشاء التعجب، ويأتي على صيغتين: ما أفعله، وأفعل به. وقد وضع النحاة شروطاً يصاغ على أساسها؛ منها أنه لا يصاغ إلا من فعل ثلاثي، وهذا أمرٌ شكليّ يتعلق بالبنية، أما ما يتصل بالمعنى فقد ذكر النحاة أن فعل التعجب لا يجوز في كل ما كان لوناً أو خلقة كالأبيض والأحمر، والأحول، والأعرج فلا يقال في مثل هذا: ما أبيضه، ولا ما أحوله، لا نقول «ما أبيض هذا الطائر ولا ما أصفه إذا أريد البياض والصفرة، فإن أريد كثرة البيض والصفير جاز، وكذلك لا نقول ما أسود فلاناً من السواد الذي هو اللون فإن أردت السواد جاز، وكذلك ما أحمره، إن أردت الحمرة لم يجز، إن أردت البلادة جاز»^(٤)، يقول سيويه في تعليل ذلك متكثراً على الدلالة فيما ذهب إليه: «وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه ما أفعله لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل من هذا النحو؛ ألا ترى أنك لا تقول: ما أيداه ولا ما أرجله، إنما تقول: ما أشدّ يده، وما أشدّ رجله ونحو ذلك»^(٥).

كذلك منع النحاة أن يتعجب مما بني للمفعول من الأفعال «فلا يقال ما أضربه ولا أضرب به، وقد وقع به الضرب، فكذلك لا يقال هو أضرب من فلان ويكون مضروباً؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لوقع لبسٌ بين التعجب من الفاعل وبين التعجب من المفعول، ولأن التعجب إنما يكون مما يكثر حتى صار كالغريزة له، والضرب ونحوه إذا وقع بالمحل فليس من فعل المفعول إنما هو للفاعل فلا يصير فعل غيره غريزةً له؛ لأن الغريزة ما كان خلقة في المحل كالسواد والبياض، فإذا تكرر الفعل من الفاعل جعل كالغريزة، والموجود من المضروب إنما هو الاحتمال والتمرن لا نفس الضرب، فإن تعجبت من الاحتمال والتمرن جاز؛ لأنهما من فعله، وإن تعجبت من الضرب لم

(١) السابق ٢٧٩/١.

(٢) السابق ٢٦٧/١.

(٣) المبرد . . المقتضب ١٥٧/٢، وانظر: ابن السراج . . الأصول ٥٢/٣ - ٥٣.

(٤) ابن يعيش . . شرح المفصل ١٤٥/٧.

(٥) سيويه ٩٨/٤.

يجز؛ لأنه ليس له . ولذلك لا يبنى منه أفعل من كذا، وقد جاء من ذلك ألفاظ يسيرة تحفظ حفظاً ولا يقاس عليها^(١).

٥ - معاني زيادات الأفعال :

يُعدُّ هذا الباب من أهم المصادر التي يمكن أن نغني اللغة عن طريقها، ويمكن أن ننظر إليه بعُدّه ضابطاً من ضوابط الصياغة في باب الدلالة، من جهة نتناول بها الدلالات الصرفية الغالبة فيه، وما يرصده الصرفيون لكل دلالة من مبانٍ.

والمزيد في الفعل قسمان: مزيد الثلاثي، ومزيد الرباعي، ومزيد الثلاثي إما بحرف، وله ثلاثة أوزان: أَفْعَل، فَعَّل، فاعل. وإما بحرفين، وله خمسة أوزان: انْفَعَلَ، أَفْعَلَّ، تَفَاعَلَ، تَفَعَّلَ. وإما مزيد بثلاثة أحرف، وله أربعة أوزان: اسْتَفْعَلَ، أَفْعُوْعَلَ، أَفْعُوْعَلْ، أَفْعَالٌ.

ومزيد الرباعي: إما مزيد بحرف واحد، وله وزن واحد: تَفَعَّلَل. وإما مزيد بحرفين، وله وزن: أَفْعَلَّل، أَفَعَّلَل.

ولكلّ زيادة على الأصل أثر فيه، وهذا الأثر ليس مقصوراً على زيادة الدلالة كما قال بعضهم: إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى؛ بل قد يكون هذا الأثر تغييراً في العمل من حيث التعدي واللزوم؛ لأن بعض الزيادات تجعل الفعل اللازم متعدياً، وبعضها تجعل الفعل المتعدي لازماً؛ كما قد يكون تغييراً في اللفظ دون أن يكون ذا صلة بالمعنى أو العمل.

وسنورد أشهر الدلالات الصرفية، وما يمكن أن يوضع بإزاء كل منها من أبنية^(٢):

- ١ - الصيرورة: - «أفعل»؛ نحو ألحم زيد؛ أي صار ذالحم، «فعل»، «ورق»؛ صار ذا ورق. «استفعل»، نحو استحجر؛ أي صار حجراً.
- ٢ - مصادفة الشيء على صفة - «أفعل»، نحو أحمد؛ أي وجده حميداً. «استفعل»، نحو استكرمته؛ أي وجدته كريماً.
- ٣ - المشاركة - «فاعل»، «افتعل»، «تفاعل»، نحو تسابق.
- ٤ - السلب والإزالة - «أفعل»؛ أعجمت الكتاب؛ أي أزلت عجمته. «فعل»؛ نحو قردت البعير؛ أي أزلت قراده.
- ٥ - الاتخاذ - «افتعل»، نحو اختبز الخبز؛ أي جعله خبزاً. «تفعل».

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٩٤/٦.

(٢) انظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها ١٣٨. دار الثقافة. الدار البيضاء - المغرب.

- نحو تَوَسَّدَ الحجر، تبنى الصبي .
- ٦ - التدرج - «تَفَعَّلَ»، نحو تَجَرَّعَ، تفهَّم . تفاعل، نحو تزايد، توالى .
- ٧ - التكثير - «فَعَّلَ» نحو والى الصوم
- ٨ - الدخول في الزمان أو المكان أو العدد :
- «أَفْعَلَ» ؛ نحو أنجد، أصبح^(١)
- ٩ - الاستحقاق : - «أَفْعَلَ» ؛ أحصد الزرع ؛ أي استحق الحصاد .
- ١٠ - التعريض : - «أَفْعَلَ» ؛ نحو أبعت الفرس ؛ أي عرضته للبيع .
- ١١ - التوجه إلى الشيء : - «فَعَّلَ» ؛ نحو شرق، كَوَّفَ .
- ١٢ - الاجتهاد في الطلب والتصرف : - «افْتَعَلَ» ؛ اجتهد، اكتسب .

وهناك دلالات أخرى كثيرة، اكتفينا بالسابق منها؛ لنستدل بها على أن دلالة الصيغة في الأفعال المزيدة تعدُّ ضابطاً مهماً يصاغ الفعل، اعتماداً عليها، على أبنية محددة مخصوصة .

٦ - الاختصاص في الدلالة :

نجد في العربية أبنية كثيرة تصاغ على هيئة مخصوصة للدلالة على معنى عام كلي؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغيرها من المشتقات؛ فهذه كلها لها أبنية محددة، وصيغ ثابتة تصاغ عليها إلا أننا نجد أحياناً بعض الكلمات تخرج عن قواعد صوغ الأبنية المعروفة في العربية؛ لأنها لا يراد منها الدلالة العامة الموضوعية لها تلك الأبنية؛ وإنما يقصد بها معانٍ مخصوصةً، ودلالاتٌ تنحصر في أمورٍ معينةٍ تعارفوا عليها:

- فاسم المكان، مثلاً، يصاغ على مَفْعَلٍ إذا كان من الثلاثي مفتوح العين أو مضمومها، وعلى مَفْعِلٍ إذا كان من الثلاثي مكسور العين؛ ليدل على المكان الذي وقع فيه الفعل من غير أن يختص بموضع دون موضع فإذا اختص في دلالته على موضعٍ معينٍ خالف تلك الهيئة، وجاء على بناء آخر؛ لذلك قالوا المسجد؛ لأنك «جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون على هيئة مخصوصة، فلم يكن مبنياً على الفعل كما في سائر أسماء المواضع»^(٢)، وكذلك قولك: المَكْحَلَةُ

(١) أنجد: دخل نجد. أصبح: دخل في الصباح، أعشر: دخل في العشرة. انظر: لسان العرب (مادة: صبح، ومادة: عشر).

(٢) الرضي . . شرح الشافية ١/١٨٣ .

والمخلَّب، والميسم. «لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسمُ لوعاء الكحل»^(١) ومن ذلك أيضاً «ما جاء مضموماً نحو المقبرة والمشرفة والمشربة للغرفة فهي أسماء؛ فالمقبرة اسم لموضع القبور وليس لمكان الفعل، والمشرفة اسم للموضع الذي يقع فيه التثريق، وكذلك المشربة اسم للغرفة، ولو أريد لمكان الفعل لقبل المقبرة والمشرفة والمشربة بالفتح»^(٢)، فعندما اختصت الكلمة بموضع معين جاءت على هيئة مخالفة لهيئة اسم المكان المعروف في العربية بالصيغتين السابقتين.

- ونلاحظ الاختصاص في الدلالة، أيضاً، في بعض الصفات؛ إذ تختص بعض الصفات بدلالات محددة مما يؤدي إلى خروجها عن قانون الباب الذي هي منه؛ «كراكب المختص براكب البعير...، وفارس المختص براكب الفرس، وراع المختص برعي نحو مخصوص، ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم»^(٣) لذلك نراهم يجمعونها كما يجمعون الأسماء فيقولون فيها: رعاء، وفرسان، وركبان؛ لأنها لما اختصت بموصوف معين قاربت الأسماء، فجمعت جمع تكسير، إذ الأصل في الصفات أن تجمع بالواو والنون، وهذا أمر ستعرض له فيما بعد.

والاختصاص في الصفة يقربها من حيز الأسماء ويبعدها عن الأفعال لذلك قالوا في جمع الذبيحة، والضحية، والنطيحة؛ : ذبائح، وضحايا، ونطائح، فلم يجمعوها على «فُعلى» كما هو الحال في هذا الباب «لأن الذبيحة ليس بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعد له من النعم، وكذا الأكلة، ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقل أكلة إذا أكل، بل الأكلة مختص بالشاة، وكذا الضحية مختص بالنعم، والرمية بالصيد، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح، وليس كل منطوح أو شاة منطوحة نطيحة، فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه»^(٤) وهكذا نرى أن بعض الأبنية يصاغ على هيئة تخالف قواعدهم لاختصاصه في المعنى «فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبتأوهما مختلف، فيكون أحد البنائين مختصاً به شيء دون شيء ليفرق بينهما»^(٥)

(١) سيبويه ٩٠/٤ - ٩١.

(٢) انظر: ابن يعيش... شرح المفصل ١٠٩/٦.

(٣) الرضي... شرح الشافية ١٥٢/٢.

(٤) الرضي... شرح الشافية ١٤٢/٢ - ١٤٣.

(٥) سيبويه ١٠٢/٢.

ثانياً: الخفة والثقل

إن تعويل النحاة على الخفة والثقل، في تفسير العديد من الظواهر اللغوية أمر لا ينكره باحث؛ فقد كان لهذين المصطلحين دوران ملحوظ فيما صنفا وأصلوا «حتى إن ابن جني لم يتردد في الذهاب إلى أنه إذا تعدّر عليك الاعتلال بأمر آخر جئحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لا تعدّم هناك مذهباً تسلكه ومأمأ تتورّده، وهذا الموقف هو في حد ذاته دليل على مدى شمول هاتين العلتين. وإن المتتبع لمواطن إحالة النحاة عليهما يلاحظ فعلاً أنهما وراء معطيات متعددة متنوعة بالنظر إلى المستوى الذي تنتمي إليه، فمنها ما هو من مجال الأصوات، ومنها ما هو من مجال الصيغ، ومنها أخيراً ما هو من حيز التركيب»^(١)، ويذهب ابن جني إلى أبعد من ذلك؛ إذ يقول، وهو يتحدث عن العلل مفسراً قولاً أورده لابن السراج: «وهذا الذي قدمناه آنفاً هو الذي عناه أبو بكر، رحمه الله، بقوله: قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى عُدّم بعضها لم تكن علة. قال: ويكون، أيضاً، عكس هذا، وهو أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة. أما الأول فإنه ما نحن بصدد من اجتماع أشياء تكون كلها علة، وأما الثاني فمعظمه الجنوح إلى المستخف، والعدول عن المستقل. وهو أصل الأصول في هذا الحديث»^(٢)، أما الكثرة فقد اقترنت في كثير من المواضع بمصطلح الخفة، وبخاصة في مجال صوغ الأبنية الذي نحن فيه؛ لذا رأينا أن نجمعهما في ضابط واحد لتتضح الصورة، وتُحكم القضية. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن معظم تفسيرات النحاة التي اتكثروا فيها على ضابط الخفة، وما يقابله من الثقل «يتجلى فيها البحث عن التماس الاقتصاد في المجهود المبذول أثناء التلفظ»^(٣)، وهذا أمر تعرفه الدراسات اللغوية الحديثة، وتعتمده في وصف العديد من الظواهر اللغوية، وبخاصة ما يتعلق منها بالأصوات والأبنية؛ إذ «يوجد اتجاه من المتكلمين أن يحاولوا تحقيق حد أعلى من الأثر بحد أدنى من الجهد، وهذا هو السبب في أن المتكلمين يحاولون أن يتجنبوا التحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها»^(٤)، وقد عبّر ابن جني عن مثل هذا المعنى، وهو يعلّل ظاهرة القلب في: موسر وموقن، وميزان، وميعاد، معتمداً على مفهوم الخفة والثقل، فقال: «وهذا، كما ترى، أمر يدعو الحسّ إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه. وإذا كانت الحال المأخوذ بها، المصير بالقياس إليها، حسية

(١) عبد القادر المهيري . . التعليل ونظام اللغة ١٧٨ .

(٢) ابن جني . . الخصائص ١٦١/١ - ١٦٢ .

(٣) عبد القادر المهيري . . التعليل ونظام اللغة ١٧٧ .

(٤) أحمد مختار عمر . . دراسة الصوت اللغوي ٣١٩ . عالم الكتب . القاهرة . ط ٢ . ١٩٨١ م .

طبيعيةً، فناهيك بها، ولا معدل بك عنها^(١)، ثم إن اعتماد الخفة ضابطاً في صوغ الأبنية في العربية يتجلى في ثلاث صور: اثنتان منهما نعرض لهما خلال هذا المبحث، ونرجىء البحث في الثالثة إلى الفصل الثاني من هذا الباب إن شاء الله.

الأولى - تتمثل في إهمال البنية تماماً.

والثانية - تتمثل في العدول عن بنية ما إلى بنية أخرى؛ كالعدول عن «أفعل» إلى «أفعال» في جمع المعتلّ العين من «فعل».

والثالثة - تتمثل في تغيير يطرأ على البنية فتتحقق به خفة اللفظ وينتفي ثقله؛ وذلك كالحذف والنقل والقلب الخ، وهذه كلها ظواهر تدرس في المستوى الأفقي لموضوع علم الصرف، كما مثلنا لذلك سابقاً في مبحث «تحديد المصطلحات» وتجدر الإشارة، أيضاً، إلى أننا لن نفضل في عرضنا هنا بين الخفة، أي «مطلب التخفيف» والكثرة أي «كثرة الاستعمال»؛ لتداخلهما واعتماد أحدهما على الأخرى.

أولاً - إهمال البنية:

استدل ابن جنّي على أن هذه الظاهرة إنما يرجع فيها إلى مطلب التخفيف في باب «ذكر علل العربية اكلامية هي أم فقهية»؛ فهو يقرر أن علل النحويين «أقربُ إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين؛ وذلك أنهم إنما يُحيلون على الحسّ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس»^(٢)، ويضرب أمثلة على مثل هذه العلل التي يحال الأمر فيها على الحس بإهمال ما أهمل من الأبنية؛ فيقول: «أما إهمال ما أهمل، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة، أو المستعملة، فأكثره متروكٌ للاستتقال، وبقية ملحقة به، ومُقفاة على إثره. فمن ذلك ما رُفض استعماله لتقارب حروفه؛ نحو سص، وطس، وظث، وئظ، وضش، وشض؛ وهذا حديث واضح لنفور الحسّ عنه، والمشقة على النفس لتكلفه. وكذلك نحو قج، وجق، وكق، وقك، وكج، وجك»^(٣)، ويضم إلى المهمل الأبنية التي يمكن أن ينقسم إليها الأصل الواحد، ثلاثياً كان، أو رباعياً، أو خماسياً، عند تقليب حروفه «ذلك أنّ الثلاثي يتركب منه ستة أصول؛ نحو: جَعَل، جَلَع، عَجَل، عَلَج، لَجَع، لَعَج. والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلاً؛ ذلك أنك تضربُ

(١) ابن جنّي . . الخصائص ٤٩/١، وانظر: عبدالقادر المهيري . . التحليل ونظام اللغة ١٨٤، ١٨٥.

(٢) ابن جنّي . . الخصائص ٤٨/١.

(٣) السابق ٥٤/١.

الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً، المستعمل منها قليل، وهي: عَقْرَب، وبرقع، وعرقب، وعقرب، إن جاء منه غير هذه الأحرف فحسى أن يكون ذلك، والباقي كله مهملاً. وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النزر، فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل الذي هو مثنى من التصريف والتنقل عنه. فلذلك قل الخماسي أصلاً. ثم لا تجد أصلاً مما رُكِبَ منه قد تُصَرَّفُ فيه بتغيير نظمه ونضده، كما تُصَرَّفُ في باب عقرب، وبرقع؛ ألا ترى أنك لا تجد شيئاً من نحو سرفجل قالوا فيه سرفجل، ولا نحو ذلك»^(١).

ويضم إليه أيضاً التراكيب التي تحتلها قسمة الأصول عند تغيير حركاتها، فيقول «وأما ما أورده السائل في أول هذا السؤال، الذي نحن منه على سمت الجواب، من علة امتناعهم من تحميل الأصل الذي استعملوا بعض مثله ورفضهم بعضاً، نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعْلَل، وفَعْلَل، وفَعْلَل. . . فجوابه نحو من الذين قدّمناه: من تحاميمهم فيه الاستثقال، وذلك أنهم كما حَمَوُا أنفسهم من استيعاب جميع ما تحتلها قسمة تراكيب الأصول، من حيث قدمنا وأرئنا، كذلك أيضاً توقفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول؛ من حيث كان انتقالك في الأصل الواحد رباعياً كان، أو خماسياً، من مثال إلى مثال، في النقص والاختلال، كانتقالك في المادة الواحدة من تركيب إلى تركيب، أعني به حال التقديم والتأخير، لكنّ الثلاثي جاء فيه لخفته جميع ما تحتلها القسمة، وهي الاثناء عشر مثلاً، إلا مثلاً واحداً فإنه رفض أيضاً لما نحن عليه من حديث الاستثقال؛ وهو فَعْلَل؛ وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم»^(٢)، فكلما طالت البنية بزيادة عدد حروفها الأصول قلّ التصرف فيها؛ لما يسببه ذلك من الثقل والتكلف، والمشقة على النفس.

فمطلب الخفة من الأهمية بمكان بحيث يتوقف عليه استعمال البنية أو إهمالها. لذلك لم يكن لبنات الخمسة فعل، ولم تُكسَّر للجمع «لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة، فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها، لأنها إذا كانت فعلاً فلا بد من لزوم الزيادات، فاستثقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم، إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه، ودعاهم ذلك إلى أن لم يكثر في كلامهم مزيداً ولا غير مزيد، كثرة ما قبله، لأنه أقصى العدد»^(٣).

ولذلك، أيضاً، امتنع أن يجيء من الأجوف اليائي، أو الناقص اليائي فَعْلَل يَفْعُل؛ لأن ذلك يحوجك «إلى قلب الياء ألفاً في الماضي وفي المضارع وأو، نحو يبيع ويرمو، من البيع والرمي،

(١) السابق ٦١/١.

(٢) السابق ٦٧/١ - ٦٨.

(٣) سيبويه ٣٠١/٤.

فكنت تنقل من الأَخْفَ إلى الأَثْقَلِ^(١)، فمطلبُ التخفيف ضابطٌ قويٌّ لا تصاغ الأبنية على أساسه فقط، بل تهمل تماماً؛ إذا كان استعمالها سيُخرجهم من الخفة إلى الثقل وتكلف المشقة.

ثانياً: العدول عن البنية إلى بنية أخرى:

وهذه وسيلة أخرى، أكثر استعمالاً، يفزعون إليها في محاولاتهم الدائمة لتجنب الاستثقال وطلب الخفة؛ والأمثلة على ذلك كثيرة متنوعة نعرضها على شكل أقسام مستقلة: كالجموع، والمصادر، والمنسوب، والمصغر، وترتيبها حسب كثرة الأمثلة الواردة فيها.

١ - الجموع:

للجمع أبنية كثيرة، ولها أنواع منها: جمعا السلامة، وجموع التكسير التي تأتي على أوزان مختلفة متنوعة، وكثرة أبنية الجمع تقترن بكثرة استعماله في الكلام؛ وفي ذلك يقول الرضي «لما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال المصغر، وهم إليه أحوج؛ كثروا أبنية الجمع ووسعوها ليكون لهم في كل موضع لفظٌ من الجمع يناسب ذلك الموضع، إذ ربما يُحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن، فقصرهم الجموع على أوزانٍ قليلةٍ كالتصغير مدعاةً إلى الحرج، بخلاف المصغر، ثم لما كانت أبنية المصغر قليلةً واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً، صاغوها على وزنٍ ثقيلٍ؛ إذ الثقلُ مع القلة مُحتمَلٌ»^(٢)، فكلما كثر استعمال الكلمة زادت أوزانها المتاحة وخفت، وكلما قل استعمالها حُصرت أوزانها في عدد قليل؛ فكان الصور أو الهيئات التي تأتي عليها الكلمة تتناسب مع استعمالها في الكلام؛ لذلك وقع الفصل بين جموع القلة والكثرة في الثلاثي دون الرباعي والخماسي «لخفة لفظه وكثرة دوره؛ إذ الكلمة إذا كثرت كثر التصرف فيها»^(٣)، ولذلك، أيضاً كثر الشاذ في أبنية الثلاثي دون أخويه^(٤)، حتى في أبنية الثلاثي نفسه كثر التصرف في بناء دون بناء، وكان الضابط في ذلك، أيضاً، خفة اللفظ وكثرة استعماله؛ ففعل وفعل، مثلاً، لما كثروا في كلامهم «تصرف في تكسيرهما أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي»^(٥)، أما فعل فإنهم يكسرونه على أفعال لا يكادون يجاوزونه إلى بناء آخر ككبد وأكباد، وفخذ وأفخاذ، ونمر وأنمار «وذلك من قبل أن فعلاً أقل من فعل بكثير... والبناء إذا كثر توسعوا في جمعه»^(٦).

(١) الرضي... شرح الشافية ٧٦/١. وانظر: ابن جني... المنصف ٢٤٤/١.

(٢) الرضي... شرح الشافية ١٩٣/١.

(٤) السابق ١٥/٥.

(٣) ابن يعيش... شرح المفصل ١١/٥.

(٦) ابن يعيش... شرح المفصل ١٨/٥.

(٥) الرضي... شرح الشافية ٤٩/٢.

وهكذا نجد أن الخفة إذا تحققت في البنية أدت إلى كثرة التصرف فيها، فالخفة هنا متحققة أصلاً، وهي سبب موجود أدى إلى نتيجة ترتبت عليه؛ وهي كثرة التصرف. وأمام هذا: كيف تؤدي الخفة إلى العدول عن بنية إلى بنية أخرى؟ إن ذلك يحدث عندما تكون الخفة غير متحققة في الحدث اللغوي، فهي مطلب يسعى المتكلم لتحقيقه، ويحدث ذلك، عادة، عندما تتصرف بنية ما بالثقل، وتُكَلَّف الناطق بها مشقةً وجهداً، حينئذ يُعَدَّل عنها إلى بنية أخرى يتحقق فيها ذلك المطلب الضروري. وهكذا يصبح للخفة تأثيران؛ أحدهما ناتج عن تحققها، والآخر ناتج عن السعي لتحقيقها.



- فالاسم الرباعي يكسر على لفظ واحد فقط، وهو مفاعل، «وإنما اختاروا هذا البناء لخفته؛ وذلك أنه لما كثرت حروف الرباعي فطال وثقل وجب طلب الخفة له؛ ولما ذكرناه من ثقله كان الرباعي في الكلام أقل من الثلاثي ولزم جمعه طريقة واحدة ولم يزد في مثال تكسيره إلا زيادة واحدة، هرباً من الثقل، واختاروا أخف حروف اللين وهي الألف، وفتحوا أوله لخفة الفتحة، وكسروا ما بعد الألف حملاً على التصغير لأن الألف في التكسير وسيلة ياء التصغير»^(١)، ولم يفرقوا في ذلك بين الاسم والصفة، فكما قالوا في جمع جَعْفَرٍ وَتَعَلَّبَ: جَعَاغِرٌ وَتَعَالَبَ، قالوا في جمع سَلْهَبٍ وَصَفَعَبَ، وكلاهما بمعنى الطويل، سَبْلَاهِبٌ وَصَفَاعِبٌ «وذلك أنهم إذا استثقلوا الاسم وراموا تخفيفه فلأن يخففوا الصفة لثقلها بتضمينها ضمير الموصوف كان ذلك أولى»^(٢)، فهم لا يكتفون باعتبار الثقل اللفظي، بل يجاوزونه إلى الثقل المعنوي.

- ومن ذلك، أيضاً، جمع فعيل؛ فإنه يجمع على أفعله، وفُعلٌ، كقفيز وأقفزة، وكثيب وكُثب. هذا إذا لم يكن مضاعفاً أو معتلاً. فإن كان كذلك عدل عن هذين البناءين إلى بناء آخر، وهو أفعلاء؛ «كراهية أن تعتور الحركات حروف اللين أو يذهب التشديد فيها فيضعاف الحرف وإنما وقع الإدغام تخفيفاً. فالمضاعف نحو شديد وأشداء، وعزيز وأعزاء. . . ويكون الوصف في ذلك كالاسم»^(٣).

(١) ابن يعيش . . شرح المفصل ٣٩/٥.

(٢) المبرّد . . المقتضب ٢/٢٠٩ - ٢١٠.

(٣) السابق ٣٩/٥.

- وكذلك جمع فَعَلَ؛ فإنه يجمع على أَفْعَل، وأفعال في القلة، وعلى فعال، وفُعول في الكثرة، فإن كان معتل العين بالياء أو الواو اقتصر في جمعه لأدنى العدد على أفعال، كقولنا: سَوَّط وأسواط، وثَوَّبَ وأثواب، وَبَيْتَ وأبيات، وَخَيَّطَ وأخياط؛ ولم يبنوه على أَفْعَل كراهيةً للضممة على الواو أو الياء، فهي ثقيلة. وفي جمع الكثرة يبنى الأجوف اليائي على فُعول، وبنى الأجوف الواوي على فعال، كقولنا في اليائي قيود، وبيوت، وخيوط. وفي الواوي ثياب، وسياط؛ وذلك لأن فُعول في الواوي مستثقلة لمكان الواو والضممة التي قبلها، فاقتصر فيه على فعال، وبنى اليائي على فعول لثلا يلتبس بالواو إذ الواو تصير ياء في «فعول»^(١).

- وأحياناً يقتصرون في بعض الأبنية على بناء الكثرة؛ من ذلك اجتزاؤهم بفَعَلَ، وهو جمع كثرة، عن جمع المؤنث السالم، وهو جمع قلة، في جمع فَعَلَةٌ وفُعْلَةٌ، ومع ذلك فثلاث كَسَرَ أقوى من ثلاث عُرِفَ «لأن جمع فُعْلَةٌ مضموم الفاء بالألف والتاء أكثر من جمع فَعَلَةٌ بكسر الفاء بهما، فَعُرِفَاتُ أكثر من كسرات؛ وذلك من قبل أن التقاء الكسرتين في كلمة واحدة أقل من التقاء الضمتين، ولذلك قل باب إبل وإطل وكثر باب طُنَّبَ وجُنَّبَ، والمعتل اللام بهذه المنزلة قالوا لحية ولحى وفريه وفري ورشوة ورشى، ولا يكادون يجمعونه بالألف والتاء؛ لأنه كان يلزم كسر ثانية فيقال رشوات، وإذا كرهوا اجتماع الكسرتين في الصحيح كانوا له في المعتل أكره»^(٢).

٢ - المنسوب :

وردت في باب النسب بعض الأمثلة الدالة على تجنب الثقل، وتحري الخفة :

- فمن المعروف أننا إذا نسبنا إلى فَعِيلَةٍ حذفنا الياء كقولنا في حَنيفَةٌ حَنَفِيٌّ، وفي رَبيعة رَبعِيٌّ، وفي جَذيمة جَذَمِيٌّ، فإذا كانت مشددة العين أو معتلة تركوا حذفها، يقول سيبويه في ذلك: «وسألته عن شديدة فقال: لا أحذف؛ لاستئصالهم التضعيف، وكأنهم تَنَكَّبُوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف. قلت: فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال: لا أحذف؛ لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَلَ، ألا ترى أن فَعَلَ من هذا الباب العَيْنُ فيه ساكنة والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره التضعيف، وذلك قولهم في بني حوزة: حَوِيزِيٌّ»^(٣).

- ومن ذلك النسب إلى المركب المزجي، والمركب الإضافي؛ فلا بد عند الإضافة إليهما من

(١) انظر: سيبويه ٥٨٦/٣ - ٥٨٧، والميرد... المقضب ١٩٨/٢، والأنباري... أسرار العربية ٣٥ - ٣٥١، والرضي... شرح الشافية ٩٠/٢.

(٢) ابن يعيش... شرح المفصل ٢٣/٥، وانظر: سيبويه ٥٨١/٣.

(٣) سيبويه ٣٣٩/٣.

حذف أحد الجزأين؛ «كراهة استئصال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب»^(١) أو الإضافة.

- والمنسوب إليه إذا كان ثلاثياً مكسور الوسط وجب فتح عينه في النسب؛ «وذلك لأنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة: أي الثلاثية المجردة من الزوائد، أو أكثرها على غاية من الثقل»^(٢)، فلذلك عُذِلَ عن الكسر الذي هو الأصل إلى الفتح مخافة الوقوع في الاستئصال.

٣ - المصادر:

يتجلى دور ضابط الخفة في صوغ المصادر من الأفعال في المعتلة منها؛ فقد وردت في كتاب سيبويه بعض الأمثلة التي يتبين فيها عدول العرب عن بعض صيغ مصادر المعتل إلى صيغ أخرى ابتغاء الخفة، وكراهية بذل جهد أكثر في النطق بالمصادر المعدول عنها؛ فمعظم هذه المصادر يتوالى فيها من الأصوات ما يكلف الناطق بها مشقة وجهداً كبيراً. من ذلك، مثلاً، ما أورده سيبويه من مصادر الأجوف اليائي والواوي من الأفعال؛ إذ يقول: «وقالوا: زُرْتُهُ زِيَارَةً، وَعُدَّتُهُ عِيَادَةً، وَحَكَّتُهُ حِيَاكَةً، كأنهم أرادوا الفُعلُولَ ففروا إلى هذا كراهية الواوات والضمات»^(٣) وقال أيضاً: «وقالوا: نَاحَ يَنْوُحُ نِيَاحَةً، وَعَافَ يَعْيفُ عِيَاةً، وَقَافَ يَقُوفُ قِيَاةً فِرَاراً مِنَ الْفُعُولِ. وقالوا: صَاحَ صِيَاحاً، وَغَابَتِ الشَّمْسُ غِيَاباً، كِرَاهِيَةً لِلْفُعُولِ فِي بِنَاتِ الْبِيَاءِ، كَمَا كَرِهُوا فِي بِنَاتِ الْوَاوِ. وقالوا دَامَ يَدُومُ دَوَاماً وَهُوَ دَائِمٌ، وَزَالَ يَزُولُ زَوَالاً وَهُوَ زَائِلٌ، وَرَاحَ يَرُوحُ رَوَاحاً وَهُوَ رَوَّاحٌ؛ كِرَاهِيَةً لِلْفُعُولِ. وقالوا حَاضَتْ حَيْضاً، وَصَامَتْ صَوْمًا، وَحَالَ حَوْلًا؛ كِرَاهِيَةً لِلْفُعُولِ.»^(٤)

وأورد أمثلة من الناقص اليائي والواوي، وذلك في قوله: «وقالوا: نَمَى يَنْمِي نَمَاءً، وَيَبْدَأُ يَبْدُو بَدَاءً، وَتَنَّى يَنْتَنِي نَنَاءً، وَقَضَى يَقْضِي قَضَاءً. وإنما كثر الفعال في هذا كراهية الياءات مع الكسرة، والواوات مع الضمة، مع أنهم قد قالوا: الثبات والذهاب. فهذا نظير للمعتل»^(٥).

٤ - اسما الزمان والمكان:

يصاغ اسما الزمان والمكان على وزن الفعل المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً؛ فإن كان الفعل على فَعَلٍ يَفْعَلُ جاء اسم الزمان، واسم المكان منه على مَفْعِلٍ كضَرَبَ يَضْرِبُ مَضْرَبًا،

(١) الرضوي . . شرح الشافية ٢/٧٧.

(٢) سيبويه ٤/٤٩.

(٣) السابق ٢/١٨.

(٤) السابق ٤/٤٧.

(٥) السابق ٤/٥١-٥٢.

وَجَلَسَ يَجْلِسُ مَجْلِسًا، وَغَرَبَ يَغْرِبُ مَغْرِبًا. الخ. وإن كان المضارع على يَفْعَلْ جاء اسم الزمان والمكان مفتوحاً كفعله كقولنا شَرِبَ يَشْرِبُ مَشْرِبًا، وَبَسَّ يَبْسُ مَلْبَسًا. الخ. ولكن إن كان الفعل على يَفْعُلْ فإن اسم الزمان وبمكان لا يأتي عليه؛ إذ ليس في كلامهم مَفْعُلٌ «فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه اخفهما. وذلك قولك: قَتَلَ يَقْتُلُ وهذا المَقْتُلُ. وقالوا: يقوم وهذا المقام. وقالوا: أكره مقالَ الناسِ وملا مَهم. وقالوا: الملامة والمقالة فأنثوا. وقالوا: المَرْدُ والمَكْرُ، يريدون الرَدَّ والكُرُور. وقالوا: المدعاة والمأدبة، إنما يريدون الدعاء إلى الطعام»^(١).

فمطلب الخفة، هنا، أثر في إثارة صيغة مَفْعَلْ على مفعِلْ؛ إذ الأولى أخف من الثانية، فهي أَوْلَى بالاستعمال من أختها.

ثالثاً: المشابهة

تعدُّ «المشابهة» أصلاً مهماً من الأصول العامة التي صدر عنها النحاة؛ فقد عولوا عليها في تفسير كثير من قضايا اللغة، واتخذوها ضابطاً رئيساً يضبط عدداً من الظواهر اللغوية في العربية، سواء كان ذلك في المستوى الصرفي كصوغ الأبنية الذي نبحت فيه، أو في المستوى النحوي كعمل المشتقات، والممنوع من الصرف، والمبنيات من الأسماء؛ إذ إنه يفسر هذه الظواهر تفسيراً منطقياً مقبولاً يقوم على سبر العلاقات بين العناصر اللغوية، واستخراج الأوجه التي تلتقي عليها، ثم اتخاذ تلك الأوجه معايير تفسر الأوضاع والهيئات التي تتخذها العناصر اللغوية داخل التراكيب.

ويقوم مفهوم «المشابهة» على وجود شيئين يشتركان في بعض الوجوه، فيترتب على اشتراكهما أن يأخذ أحدهما حكم الآخر.

وقد احتفل النحاة بهذا الضابط، ورأوه أمراً بديهياً تفرضه طبيعة العربية، وحكمة الناطقين بها؛ لذلك يقول ابن جني «فهذا مَذْهَبُ مُطَرِّدٍ في كلامهم ولغاتهم، فاش في محاورتهم ومخاطباتهم، أن يحملوا الشيء على حكم نظيره، لقرب ما بينهما وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم»^(٢) وليس كل اشتراك بين شيئين يوجب لأحدهما حكم الآخر؛ فذلك مرهون بقوة الشبه بينهما؛ فالشبه «إذا قَوِيَ أَوْجَبَ الْحُكْمَ وإذا ضَعُفَ لم يوجب، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف، فالشبه الأعم كشيء الفعل الاسم من جهة أنه يدل على معنى

(٢) ابن جني . . المنصف ١/١٩١ .

(١) السابق ٤/٩٠ .

فهذا لا يوجب له حكماً، لأنه عام في كل اسم وفعل، وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع السببين فيه، لأن هذا يخص نوعاً من الأسماء دون ساثرها، فهو خاص مقرب للاسم من الفعل^(١). فالمشابهة، على هذا، درجات؛ فكلما قوي الشبه بين الطرفين أخذ أحدهما حكم الآخر، وقد لا يقتصر الأمر على ذلك بل قد يجاوزه إلى أن يأخذ كل طرف ما لأخيه «وهذا عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما قبلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه؛ عمادةً لبيئتهما، وتتميماً للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه؛ كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه؟»^(٢).

ولم يكتف النحاة باعتماد المشابهة في تفسير الظواهر وتعليلها، بل لجؤوا كذلك إلى مفهوم المخالفة وبنوا عليه أحكاماً كثيرة؛ فالشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره^(٣)، إلا أننا سنقتصر على ضابط المشابهة - هنا - ولن نتطرق إلى ضابط المخالفة؛ لأننا وجدنا أن الأحكام التي اعتمدت مفهوم المخالفة تتعلق جميعها بنظام الإعراب، والقول بالعمل، أما فيما يتصل بصوغ الأبنية فلم نجد شيئاً يعتمد المخالفة في ضبط صوغ الكلمات وبنائها.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم المشابهة يتصل اتصالاً وثيقاً بمقولة الأصل والفرع التي قال بها النحاة؛ فالمشبه به الأصل والمشبه الفرع، وقد بنوا على ذلك حكماً بأن الفروع لا بد أن تنحط درجة عن الأصول، إلا أن هذه المقولة يبرز دورها، أيضاً، في مواضع أخرى غير هذا الموضع الذي نحن فيه؛ كالقول بالعمل؛ فاسم الفاعل، مثلاً، ينصب المفعول لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى، ولكنه لا يساويه من جميع الأوجه، لذلك قال البصريون بوجود إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير من هو له؛ لأنه إذا «ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء، فلو قلنا إنه يتحمل الضمير في كل حالة، إذا جرى على من هو له وإذا جرى على غير من هو له، لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول»^(٤).

وبناء على ما سبق فإننا سنعتمد ضابط المشابهة في تفسير صوغ بعض الأبنية دون أن نربط ذلك بمقولة الأصل والفرع؛ لأن هذه المقولة تقوم على تفسير الظواهر المتعلقة بعمل العناصر

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٥٨/١، وانظر: السيوطي.. الأشباه والنظائر ١٩٢/٢. تحقيق عبدالعال سالم مكرم مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٩٨٥ م.

(٢) ابن جني.. الخصائص ٦٣/١.

(٣) انظر: الأنباري.. الإنصاف ٥٤٢/٢. وابن جني.. المنصف ٦٩/١.

(٤) الأنباري.. الإنصاف ٥٩/١ - ٦٠.

بعضها في بعض، ولا ترتبط بعملية صوغ الكلمات في المستوى الصرفي . فالمشابهة في هذا المستوى تقوم على وجود بنيتين تشابهان في شيء ما، فينتج عن ذلك أن تصاغ إحداهما كما تصاغ الأخرى .

والمشابهة بين الأبنية إما إن تكون في المبنى، أو في المعنى، أو فيهما معاً:

- فمن المشابهة في المبنى:

جمعهم فعّال، وفِعْعال، وفُعْعال، وفَعْعِال، وفَعْعول على بناء واحد في القلة وهو (أفَعْلَة): كقولهم: غَزَالٌ وأَغْزَلَةٌ، وكَسَاءٌ وأَكْسِيَةٌ، وَغُرَابٌ وأَغْرَبَةٌ، وَكُتَيْبٌ وأَكْتَبَةٌ، وَعَمُودٌ وأَعْمَدَةٌ «لأنها مستوية في أنها من الثلاثة، وأن ثالثها حرف لين»^(١).

- ومن المشابهة في المعنى:

جمعهم «فِعْلٌ» على فِعْلان؛ نحو قَنُو وقَنوان، وصَنُو وصَنوان، وخَشَفٌ وخَشْفان، ورَثَدٌ ورَثَدان؛ «وذلك أن فعلاً وفعلاً اعتقبا على المعنى الواحد؛ نحو بدل وبدل، وشبه وشبه، ومثل ومثل . فكما كسروا فعلاً على فعْلان كَشَبَتْ وشَبْتان، وَخَرَبَ وخَرِبان، ومن المعتل تاج وتيجان، وقاع وقيعان، كذلك كسروا أيضاً فعلاً على فعْلان»^(٢).

- ومن المشابهة في المبنى والمعنى:

ما جاء جمعه على لفظ مفرد حملاً له على لفظ آخر يشابهه في مبناه ويعاقبه في معناه؛ فقد «يتفق لفظُ الحروف ويختلف معناها، وذلك نحو قولهم: دَرَعٌ دِلاصٌ، وأدْرَعٌ دِلاصٌ، وناقَةٌ هِجانٌ، ونوقٌ هِجانٌ، فالألف في دِلاص في الواحد بمنزلة الألف في ناقة كِناز، وامرأة ضِناك، والألف في دِلاص في الجمع بمنزلة ألف ظِراف وشِراف؛ وذلك لأن العرب كسرت فعلاً على فعال، كما كسرت فعياً على فعال؛ نحو كريم وكِرام، ولثيم ولثام. وعدُّرها في ذلك أن فعياً أخت فعال؛ ألا ترى أن كل واحدٍ منهما ثلاثيُّ الأصل، وثالثه حرفُ لين، وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد، نحو كَلِيبٍ وكِلاب، وَعَبِيدٍ وعِباد»^(٣)، ويستدل سيبويه على أن دِلاصاً وهِجاناً جمعٌ لدِلاصٍ وهِجانٍ أن العرب تقول دِلاصان وهِجانان؛ فلو كان على مذهب المصدر الذي تستوي فيه التثنية والجمع لكان لا يثنى .

ومثله أيضاً قولهم فُعْلٌ في جمع «فُعْلٌ» «من حيثُ كانت فُعْلٌ تعاقب فَعْلًا على المعنى الواحد، نحو الشُغْلُ والشُعْلُ، والبُخْلُ والبَخْلُ . . فَعْلٌ مما يكسر على فُعْلٍ، كأَسَدٌ وأُسْدُ . . ، وكما

(١) المبرد . . المقتضب ٢/٢١٢ . (٢) ابن جني . . الخصائص ٢/١٠١ .

(٣) السابق ٢/٩٤ .

كسروا فعلاً على فُعل، وكانت فُعل وفَعَلَ معنيتين على المعنى الواحد كعجم وعَجَم وبابه جاز أيضاً أن يكسر فُعل على فُعل^(١).

وكما قلنا سابقاً إن المشابهة درجات فعلى حسب قوة الشبه يكون انتقال الحكم من أحد الطرفين إلى الآخر، لذلك كان الأصل في الصفات ألا تكسر «لمشابهتها الأفعال، وعملها عملها فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل وهو الواو والنون، فيتبعه الألف والتاء؛ لأنه فرعه، وأيضاً تتصل الضمائر المستكنة بها، والأصل أن يكون في لفظها ما يدل على تلك الضمائر وليس في التفسير ذلك»^(٢)، ولكنهم، مع ذلك كسروا بعض الصفات؛ «لكونها أسماء كالجوامد، وإن شابهت الفعل»^(٣) وراعوا في تكسيروها قوة الشبه بينها وبين الفعل؛ فتكسیر الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل الثلاثي؛ لأن شبهه بالفعل أقوى من شبهها به، وتكسیر اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم الفاعل من غير الثلاثي؛ لأن شبه الأخير بفعله المضارع أقوى من شبه الأول. وهكذا تتحكم درجة الشبه في وجوب الحكم، وسعة تطبيقه.

ومن تكسير الصفات جمع فاعل على فَعَلَ كهالك وهلكي، جاؤوا به على مثال فاعل الذي بمعنى مفعول كجريح وجرحي، وصريع وصرعى، وقتيل وقتلى «وقال الخليل: إنما قالوا مرضى، وهلكي، وموتى، وجربى، وأشبه ذلك؛ لأن ذلك أمر يبتلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى. وقد قالوا هلاك وهالكون فجاؤوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل إذ كان بمنزلة جالس في البناء وفي المعنى. وهو على هذا أكثر في الكلام. ألا ترى أنهم قالوا: دامر ودُمَار ودامرون،.. فهذا يجري مجرى هذا، إلا أنهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى»^(٤).

ولشدة تعويلهم على المشابهة بين الأبنية؛ لم يكتفوا بملاحظة الشبه بين طرفين واتخاذها ضابطاً في صوغ أحدهما، بل تجاوزوا ذلك إلى إدخال طرف ثالث، يكون المشبه واسطة بينه وبين المشبه به. فكان المشبه يتقل إلى مشبه به، فتتسع الدائرة لتشمل أكثر من بنتين، ولعل ذلك يتضح في الشكل التالي:

(١) السابق ١٠٠/٢.

(٢) الرضي... شرح الشافية ١١٦/٢.

(٣) السابق: الموضع نفسه.

(٤) سيبويه ٦٤٩/٣.

لم تبدل همزة علباء واواً في علباوي لأنها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التأنيث؟^(١).

رابعاً: أمن اللبس

يُعَدُّ «أمن اللبس» من الضوابط التي يحتكم إليها أحياناً في صوغ الأبنية، ويبرز دوره غالباً عندما يؤدي اتباع القواعد الصرفية إلى إنتاج مبانٍ متطابقة تمثل مجموعات مختلفة (اسم، صفة/ اسم، فعل). مما يجعل التمييز بينها صعباً، فيتجاوز عن تلك القواعد إلى غيرها، ليؤمن اللبس، ويحصل التمييز بين الأبنية. وأمن اللبس ضابط عام، تحتكم إليه اللغة في جميع مستوياتها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية. وقد عبّر ابن مالك عن ذلك أدقّ تعبير حين قال في ألفيته: «وإن بشكل خيف لبس يجتنب» وعلى المستوى الصرفي، فإن هذا الضابط المعنوي، إن صح التعبير، يعد أساساً مهماً، تراعيه اللغة، وترجع إليه، في صوغ مبانيتها المختلفة، ويتضح اعتماد هذا الضابط من خلال وسيلتين:

١ - العدول عن البنية المُلبسة إلى بنيةٍ أخرى يؤمن معها اللبس.

٢ - اللجوء إلى بعض التغييرات الصوتية التي يتحقق معها أمن اللبس.

وستتناول الوسيلة الأولى هنا، ونرجى الحديث عن الوسيلة الثانية إلى الفصل الثاني، كما فعلنا في ضابط الخفة والكثرة.

فمن الصور التي يبرز فيها عدول اللغة عن بعض المباني الملبسة إلى مبانٍ غيرها:

١ - الفعل المبني للمجهول:

يصاغ الفعل المبني للمجهول وفق قواعد معينة تغير بواسطتها صيغة الفعل المبني للمعلوم «يضم أوله مطلقاً، ويكسر ما قبل آخره في الماضي، ويفتح في المضارع»^(٢)، فينتج عن ذلك بناء جديد، يسند إليه نائب الفاعل؛ مما يترتب على هذا الصوغ التمييز بين الفاعل ونائبه، ولو لم تغير صيغة الفعل «لالتبس المفعولُ المرفوعُ لقيامه مقام الفاعل بالفاعل»^(٣).

وكذلك إن كانت البنية الناتجة عن صوغ الفعل المبني للمجهول تسبب لبساً عدل عنها إلى غيرها، كما هو الحال في إسناد الفعل الأجوف اليائي إلى ضمير المتكلم أو المخاطب. إذ يعدل

(١) ابن جني . . الخصائص ١/ ٢١٣ - ٢١٤ .

(٢) ابن هشام . . شرح شذور الذهب ٢٠٧ .

(٣) ابن الحاجب . . شرح الكافية ٢/ ٢٧٠ .

عن كسر فائه إلى ضمها أو إشمائها، كما في قولنا: بُعِتَ البِضَاعَةُ، وفي الفعل الواوي العين؛ إذ يجتنب ضمه، ويعدل عنه إلى الكسر أو الإشمام.

٢ - جمع التكرير:

١ - يشترك الاسم والصفة في صيغة «فاعل»؛ فالاسم مثل خاتم وحاجر وتابل . . الخ، والصفة مثل ضارب وكاتب وصابر . . الخ أما الاسم فيجمع على «فواعل» كما ذكرنا آنفاً، وأما النعت فلا يكون فيه هذا الجمع، لأن له مؤنثاً يجمع عليه، «فكرهوا التباس البنائين؛ إذ لو قالوا ضوارب وكوآتب لم يعلم أجمع فاعل هو أم جمع فاعلة»^(١)، فالأصل فيه أن يجمع جمعاً سالماً، وإن أريد تكسير المذكر فإنه يكون على (فُعَل) وعلى (فُعَال) كصَيِّم، وشُهْد، وكُتَّاب وضرَّاب^(٢).

إلا أنه جاء في ألفاظ قليلة، فقالوا فوارس في جمع فارس، قال الشاعر^(٣):
فَدَّتْ نَفْسِي وَمَا مَلَكَتْ يَمِينِي فَوَارِسَ صَدَّقْتُ فِيهِمْ ظُنُونِي
فَوَارِسَ لَا يَمَلُّونَ الْمَنَايَا إِذَا دَارَتْ رَحَى الْحَرْبِ الزَّبُونِ
وذلك «لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجل، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا فواعل»^(٤). وكذلك قالوا «هالك في الهوالك»، لأنه مثل مستعمل، والأمثال تجري على لفظ واحد^(٥).

٢ - يشترك الاسم والصفة في صيغة «فُعَلَة» أيضاً، فاتجهت العربية إلى التمييز بين جمعهما، فالاسم يجمع على «فُعَلَات»، بفتح العين، كقَصْعة وقَصَّعات، وجَفْنَة وجَفَنَات، قال حسان بن ثابت^(٦):

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضَّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

(١) ابن يعيش . . شرح المفصل ٥/٥٥.

(٢) انظر: المبرد . . المقتضب ٢/٢١٨.

(٣) البيت لأبي الغول الطهوي، وهو من شواهد الخزانة ٦/٤٣٣ وابن يعيش في شرح المفصل ٥ - ٥٥، وهو في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/٢٧. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. مطبعة حجازي - القاهرة. والزبون: الناقة التي تدفع حالها، شبه الحرب بها لشدة هولها.

(٤) سيويه ٣/٦١٤.

(٥) انظر: المبرد . . المقتضب ٢/٢١٨.

(٦) من شواهد الخزانة ٨/١٠٦. والمقتضب ٢/١٨٨. وانظر: ديوان حسان بن ثابت ٢١٩. شرح عبد أ. مهنا دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١ - ١٩٨٦م.

وطلحة وطلحات، قال الشاعر^(١):

نَضَّرَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بَسَجَسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ
والصفة تجمع على «فَعَلَات» بسكون العين، نحو عبله وعبلات، وخذلة وخذلات. وصعبة
وصعبات.

ويلاحظ أن العربية تميّز في الاسم بين صحيح العين ومعتلها في هذا الجمع أيضاً، فيجمع
معتل العين على فَعَلَات، بإبقاء العين ساكنة دون تحريك، وقد فسر النحاة ذلك بأن حركة حرف
العلة قد تؤدي إلى قلب العين ألفاً، لأن ما قبلها مفتوح، فيقال جازات في جوزة، وباضات في
بيضة، فيلتبس هذا البناء بنحودارة ودارات وقامة وقامات^(٢)، على الرغم من أن هذيل «كانت تجري
المعتل على منهاج غير المعتل، فيقولون في ذلك كله بإتباع العين حركة الفاء المفتوحة، حكماً
واحداً غير متعدد تستوي فيه صحة العين واعتلالها وهكذا يجمعون جوزة على جَوَزَات، ويجمعون
بيضة على بَيْضَات، قال شاعرهم:

أخو بَيْضَات رَائِح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح^(٣)

فالتمييز بين الصفة والاسم في هذا الجمع كان على مستوى العربية الفصحى، وحتى في هذا
المستوى فإن التمييز بين الصفة والاسم لا يطرد في جميع الأبنية، لذلك يراه ابن جني ضرباً من
الانتساع والتصرف؛ لأن الصفة تشارك الاسم في أبنية كثيرة «لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما
فيها»^(٤)، كما أن السياق له الدور الأكبر في التمييز بين الصفة والاسم عند اتحاد بنيتهما.

٣ - يجمع «فَعُل» إذا كان معتل العين على أفعال، إذا أريد به أدنى العدد، أما إذا جاوز ذلك،
فإن العربية تميز في جمعه بين الواوي واليائي، فيجمع ما كان من بنات الواو على «فَعَال» كسَوَط
وسياط، وحوَّض وحياض، وثَوْب وثياب، ويجمع ما كان من بنات الياء على «فَعُول» كَبَيْت

(١) من شواهد الخزانة ٤/٤٢٤. وهولان قيس الرقيات. انظر: ديوانه. ٢. تحقيق محمد يوسف نجم. دار صادر.
بيروت ١٩٥٨م.

(٢) انظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ٣٠/٥.

(٣) نهاد الموسى.. في الظاهرة النحوية بين الفصحى ولهجاتها. مجلة كلية الآداب. الجامعة الأردنية. ع/٤ ج/١
- ٢. ١٩٧٣م. ص ٦٢ - ٨٩. والبيت مجهول القائل. وقد ورد في شرح المفصل ٤/٣٠٦، وعند ابن هشام
في أوضح المسالك ٣٠/٥، دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت، وشرح الأشموني ٤/١١٨. ويصف فيه ظليماً
شبه ناقته به في السرعة. وأخو بيضات: أي له بيضات، والرائح: السائر في النهار، والسبوح: الحسن النجري.

(٤) ابن جني.. الخصائص ١/١٣٣ - ١٣٤.

ويُوت، وشَيْخ وشُيوخ، وقَيْد وقُيود «وغلِبُ فُعل في بنات الياء لثلاثا تلتبس ببنات الواو، إذ الواو تصير في «فعال» إلى الياء»^(١)، وكان اختيار فعال للواوي أخف عليهم من فعمل؛ فالضمة مع الياء أخف منها مع الواو^(٢).

٣ - النسب:

١ - إذا أردت النسب إلى اسم ما أضفت إليه ياء مشددة في آخره، وكسرتة، وكان التحرز من اللبس سبباً في تشديد ياء النسب، لثلاثا تلتبس بياء الإضافة، لذلك يقول المبرد في معرض حديثه عن هذا الباب «اعلم أنك إذا نسبت رجلاً إلى حيٍّ أو غير ذلك ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياء مشددة، ولم تخففها لثلاثا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم للمتكلم. وذلك قولك: هذا رجل قيسي، وبكري، وكذلك كل ما نسبته إليه»^(٣)، بل إنه «لما وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم يفتح لثلاثا يلتبس بالمشئي»^(٤).

٢ - كذلك إذا أدى اتباع قواعد النسب المعروفة إلى إنتاج بنية واحدة للدلالة على معنيين مختلفين، فإنه يعدل عن تلك القواعد، لِيُجْتَنَّبَ اللبسُ، ويصبح لكل معنى بنية مخصوصة تدل عليه، يقول سيويه «فمن ذلك قولهم في الطويل الجمّة: جَمَانِي، وفي الطويل اللحية: لِحْيَانِي، وفي الغليظ الرقبة: رِقْبَانِي. فإن سميت برقبة أو جمّة أو لحية، قلت: رِقْبِي، ولِحْيِي، وَجَمِي، ولِحْوِي، وذلك لأن المعنى قد تحول، إنما أردت حيث قلت: جَمَانِي الطويل الجمّة، وحيث قلت: اللِحْيَانِي الطويل اللحية، فلما لم تكن ذلك أجري مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى»^(٥)، وإذا أردت أن تنسب إلى من أتى عليه الدهر قلت: دُهرِي، أما إذ أردت أن تنسب إلى من يرجو الدهر ويخافه قلت: دَهرِي^(٦) فلا شك أن تعارض الداليتين أدى إلى هذا التعدد في قواعد صوغ البنية ضمن باب النسب.

٥ - كسر نون التثنية وفتح نون الجمع:

يرى النحاة أن تجنب اللبس والرغبة في التمييز بين الأبنية كان وراء كسر نون التثنية وفتح نون جمع المذكر السالم. «فإن قيل: فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما؟ قيل: لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع، لالتبس جمع المقصور في حالة الجرّ والنصب، بتثنية الصحيح، ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفي: «رأيت مُصطَفَيْن»، و«مررت بمُصطَفَيْن».

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ٣٥/٥.

(٢) المبرد.. المقتضب ١٣٣/٣.

(٣) ابن يعيش.. شرح المفصل ١٤٢/٥.

(٤) انظر: المبرد.. المقتضب ١٤٦/٣.

(٥) سيويه. ٢٨٠/٣.

قال الله تعالى: ﴿وإنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾، فلفظ: مُصْطَفَيْنَ كلفظ: زَيْدَيْنِ، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع، لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية^(١).

٦ - إعلال الفعل وتصحيح الاسم:

إذا كان الفعل معتل نُعِين بالواو أو الياء، وكانتا مفتوحتين، وكان ما قبلهما صحيحاً ساكناً وجب نقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن قبلهما، وقبلهما ألفاً كما في: أَقَوْمَ (على وزن أفعل) — أقام، وأَقُولُ — أقال. وهذا أمرٌ اختصت به الأفعال دون الأسماء؛ حتى يُمَيِّزَ الاسمُ من الفعل المتصرف. لذلك نجدهم لا يفرقون بين الأفعال والأسماء الثلاثية فيقبلون العين ألفاً فيهما على حد سواء مثل قال وباع في الأفعال، ودار، وباب، وساق في الأسماء «فإن قال قائل: لم لم تجر على أصلها ليكون بينها وبين الفعل فرق، كما فعل ذلك فيما لحقته الزوائد؟

قيل له: الفصل بينهما أن الأفعال فيما لحقته الزوائد تلقى حركة عينها على ما قبله، وتُسَكَّنُ؛ وهذه لم تلقَ حركة عينها على غيره، واحتيج إلى الفرق مع الزوائد؛ لأن ما لحقته زائدة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لم ينصرف، فيلتبس بالفعل؛ لأنه لا يدخله خفض، ولا تنوين وما كان على ثلاثة، فالتنوين والخفض فصلٌ بينه وبين الفعل، فقد أمن اللبس^(٢).

٧ - صوغ المضارع من الفعل الأجوف:

يصاغ المضارع من الأجوف الواوي على «يَفْعُلُ»، ومن الأجوف اليائي على «يَفْعَلُ»؛ لثلاثا يلبساً فيتم التمييز بينهما، وبذلك يمكن دائماً التمييز بين قال من القول، وقال من المقيل؛ فمضارع الأول «يقول»، ومضارع الثاني «يقيل»، وتصدق هذه القاعدة على الناقص أيضاً؛ فمضارع الناقص الواوي يصاغ على «يَفْعُلُ»؛ لتسلم الواو، ومضارع الياء يصاغ على «يَفْعَلُ»؛ لتسلم الياء؛ نحو غزا يغزو، ورمى يرمي^(٣)، ويمتد هذا التمييز إلى اللفيف المقرون (الأجوف الناقص)؛ ولكنه تمييزٌ بنيةٍ لا تمييزٌ مادةً؛ فما كان على «فَعَلُ» صيغ مضارعه على «يَفْعَلُ»، وما كان على «فَعَلُ» صيغ مضارعه على «يَفْعُلُ»، وبهذا التحديد لبنية المضارع في كل واحد منهما نستطيع أن نميز، مثلاً، بين هوى بمعنى سقط، وهوى بمعنى أحب؛ فمضارع الأول يهوى^(٤)، ومضارع الثاني يهوى^(٤).

(١) الأنباري . . أسرار العربية ٥٥، والآية هي السابعة والأربعون من سورة ص.

(٢) المبرد . . المقتضب ١/١١١ . (٣) انظر: المبرد . . المقتضب ١/١٣٤.

(٤) انظر: الطيب البكوش . التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١٤٠ . نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله . تونس . ط٢ ١٩٨٧ م.

المبحث الثالث

وسائل صوغ الأبنية وتغييرها

لكل لغة من اللغات الانسانية وسائلها الخاصة في توليد الألفاظ وتنمية الثروة اللفظية فيها، وتتحدد هذه الوسائل وفق النظم الصرفية لكل لغة؛ فمعلوم أن كل لغة تمتاز عن غيرها بمميزات خاصة تؤثر فيها، وفي تكوين أنظمتها المختلفة، وفي تحديد العلاقات بين عناصرها، وتؤثر أيضاً في الوسائل التي تتخذها اللغة لإنتاج الجديد من مفرداتها، ولقد كشف النظر في اللغات الانسانية من حيث ابنية الكلم فيها ونظمها الصرفية أنها تتمايز إلى ثلاث فصائل:

أولاهـا: فصيلة اللغات العازلة: وهي اللغات التي تتخذ ابنية الكلم فيها أوضاعاً ثابتة لا تختلف و«موادها الأصلية». وحدات ثابتة تتكون عادة من مقطع واحد^(١)، تُؤلّف وفق نظامها النحوي «دون المساس بأية مادة أو لفظة من هذه الألفاظ بتغيير إعرابي أو صرفي أو صوتي»^(٢).

والثانية: فصيلة اللغات اللاصقة أو الإلصاقية، وهي اللغات التي تنبني ألفاظها من مادة أصلية تتألف من مقطع أو أكثر تبقى ثابتة و«يستعان فيها لتنويج». الصيغ الصرفية بزوائد مقطعية تلتصق بالمادة الأصلية على صورة سوابق أو لواحق^(٣)، وإذا اتخذنا لها مثلاً من اللغة الفرنسية: نجد أننا نستطيع تكوين الثابت (sabl) «الذي نجده في الكلمة: sable = رمل. . الكلمات: sabl-onn iere, sabl-ier, sabl-iere, sabl-on, sabl-onn-er, sable-onn - eux, sable - onn - ier, sabl - er, sabl erie, sabl - eur, sabl - eux كما نستطيع بالسوابق أن نكون الكلمات: des - en - sabl - ement, en - sabl - er, en - sabl - ement, en - sabl - er, des en - sabl - er, وهذه المفردات جميعها تكون ما يطلق عليه «أسرة الكلمات» إذ إن لها جميعاً «ثابتاً» مشتركاً^(٤).

والثالثة: فصيلة اللغات المتصرفة أو الاشتقاقية، وهي التي تقوم على مادة أصلية تُحوّر بنيتها

(١) حسن ظاظا. اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة ١٥١. دار المعارف بمصر. ١٩٧١م.

(٢) السابق ١٥١.

(٣) السابق ١٥١ - ١٥٢.

(٤) هنري فليش. . العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ٥١ - ٥٢. تعريب وتحقيق عبدالصبور شاهين. دار

المشرق - بيروت. ط ١٩٨٣م.

الداخلية تحويراً ذاتياً وتشكّل على هيئات متنوعة بزيادات من أولها وآخرها ووسطها «حسب نظام صوتي في كل لغة منها لأجل تنوع الصيغ»^(١) وهذا التصنيف إجمالي؛ فقد نجد كثيراً من اللغات تجتمع فيها تلك الخصائص الثلاث بمقادير متفاوتة، ولكن واحدة منها تكون هي الغالبة.

أما العربية فإن صوغ الأبنية فيها يقوم بالدرجة الأولى على الاشتقاق؛ فهو أهم وسيلة تلجأ إليها العربية لإنتاج مفرداتها، وهو يختلف عن الإلصاق في أنه «توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد»^(٢) فهو يعتمد على التحول الداخلي للأصل المشتق منه، كما ذكرنا سابقاً، فكل أصل في العربية يتكون من صوامت معينة^(٣)، ثلاثية في الأغلب، تعبر عن معنى عام، وبتغيير هذا الأصل بواسطة الصوائت (الحركات الثلاث أو حروف العلة) تنتج مبانٍ جديدة تعبر عن فكرة جديدة تتصل بالمعنى العام للأصل.

إلا أن هذا لا يعني أن العربية لم تعرف الإلصاق وسيلةً لتوليد بعض المفردات؛ فقد لجأت العربية إلى الإلصاق في صوغ بعض الأبنية، لكن تبقى هذه الوسيلة محدودة بعدد ضئيل من المفردات. ويبقى الجزء الأعظم من كلماتها قائم على الاشتقاق في صوغه وتوليد، وهذا أمر تحكمه طبيعة اللغة، كما ذكرنا آنفاً. لذلك نستطيع أن نقسم وسائل العربية في صوغ أبنيتها إلى قسمين رئيسين:

- ١ - الاشتقاق: ويمثل الوسيلة الأولى التي يقوم عليها صوغ معظم ألفاظ العربية.
- ٢ - الإلصاق: ويمثل وسيلة محدودة بأنواع معينة من الأبنية كالثنية، وجمع المذكر السالم، والتأنيث.

أولاً - لاشتقاق:

الاشتقاق كما حدّه الصرفيون «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليبدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب، وحذر من حذر»^(٤) وهذا الاشتقاق هو ما يعرف بالاشتقاق الصغير، وهو أهم أنواع

(١) السابق ١٥٢.

(٢) صبحي الصالح . دراسات في فقه اللغة ١٧٤.

(٣) سنستخدم مصطلح «صامت» للتعبير عن الحروف العربية ما عدا حروف العلة والحركات الثلاث: الفتحة، والضمّة، والكسرة. سنستخدم مصطلح «صائت» للدلالة على ما استثنياه من المصطلح السابق.

(٤) السيوطي . . المزهري ١/٣٤٦.

الاشتقاق، وأكثرها وروداً في العربية، أما النوعان الآخران فهما:

- الاشتقاق الكبير: ويسميه ابن جني الاشتقاق الأكبر، وهو «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه»^(١) فهو قائم على حفظ المادة دون الهيئة؛ كما في (ق و ل) و (ق ل و) و (ل ق و) و (ل و ق) و (و ق ل) و (و ل ق) فكلها يجمعها معنى الخفة والسرعة^(٢).

- الاشتقاق الأكبر: وهو ما أورده ابن جني في باب «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»، ويعنون به «ارتباط بعض المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطاً عاماً لا يتقيد بالأصوات نفسها بل بترتيبها الأصلي والنوع الذي تندرج تحته»^(٣).

وبعضهم يلحق النحت بالاشتقاق ويجعله نوعاً رابعاً.

وسنقتصر في حديثنا هذا على الاشتقاق الأصغر؛ لأنه أهم أنواع الاشتقاق كما ذكرنا سابقاً، ولأن النوعين الآخرين أكثر ارتباطاً بموضوعات اللغة من الصرف، كما أنها لا تطرد في جميع مفردات العربية، بل تقتصر على عدد قليل منها، وكثيراً ما يُعتمد فيها على التأويل البعيد، والتكلف الواضح، بخلاف الاشتقاق الأصغر الذي يعد وسيلة لتوليد المفردات بصوغ أنواع مختلفة منها كالأسماء، والأفعال، والصفات؛ فإذا أخذنا أصلاً معيناً، وليكن (علم) فإننا نستطيع أن نصوغ منه أبنية مختلفة كعلم ويعلم واعلم، وهذه جميعها أفعال، وكعالم ومعلوم وعليم وعلام، وهذه جميعها صفات، وكعلم، وهذا مصدر، وأعلم من كذا وهذا أفعال تفضيل... الخ. وهكذا يكون الاشتقاق الأصغر وسيلة آلية دقيقة لصوغ أنواع مختلفة من الأبنية في العربية.

وتجدر الإشارة، هنا إلى أن موضوع الاشتقاق لم يكن خالصاً لعلم الصرف وحده؛ فهو يمثل نقطة تقاطع بين الصرف، والنحو، واللغة؛ ذلك أنه يدرس من زوايا مختلفة:

- من حيث كونه وسيلة لتغيير بنية الكلمة وإنتاج بنية صرفية جديدة ذات معنى دلالي جديد ← صرف

- من حيث كونه وسيلة لتوليد المفردات في العربية، ووسيلة لمعرفة الأصيل والدخيل ← لغة

- من حيث كونه وسيلة للتعبير عن بعض الوظائف النحوية (البناء للمجهول، التعدية) ← نحو

وقد انطلقت الدراسة الصرفية عند العرب من الأبنية نفسها، فتناولت كل نوع منها على حدة،

(١) ابن جني... الخصائص ١٣٤/٢. (٢) انظر: السيوطي... المزهر ١٠/٣٤٧.

(٣) صبحي الصالح... فقه اللغة ٢١٠.

فوصفته من حيث مبناه ومعناه وصياغته؛ فاسم الفاعل، مثلاً، يصاغ من الفعل الثلاثي على صيغة فاعل كشاكر، وفاهم، ومن غير الثلاثي على وزن المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر كمكرم من يكرم، ومستخرج من يستخرج، وهكذا الحال مع بقية الأنواع، فـ«الاشتقاق» لم يفرد بباب مستقل في كتب الصرف، بل كان موزعاً على الأبواب الصرفية التي تناولت أنواع الأبنية في العربية، تلك الأنواع التي عيّنت تبعاً لمعانيها الدلالية الخاصة بها، فانحصرت في معظم كتب الصرف في التقسيم التالي:

١ - في الأسماء: - المشتقات: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة، اسم التفضيل.

- جموع التكسير

- النسب

- التصغير

٢ - في الأفعال: - الفعل الماضي

- الفعل المضارع

- فعل الأمر

وقد حصر بعضهم التغييرات التي تطرأ على الأصل المشتق منه لتوليد أبنية جديدة بخمسة عشر تغييراً^(١)، إلا أنها ترجع في النهاية إلى صورتين:

- تغيير الحركات في الكلمة.

- تغيير الحركات في الكلمة وإضافة حروف جديدة، وهي ما تعرف بحروف الزيادة.

وهذه التغييرات هي التي تصوغ لنا أبنية جديدة بمعانٍ جديدة، فالاشتقاق وسيلة العربية الأولى في تنمية ثروتها اللغوية؛ وقد اهتم الصرفيون بتحديد حروف الزيادة، والمواضع التي يزداد فيها كل حرف؛ فهذا الموضوع من أهم الموضوعات التي يتجلى فيها تشكل الأبنية في العربية، والتي تبرز فيها قواعد صوغ البنية من حيث المادة المكونة لها. ونستطيع أن نوجز القول في هذا الموضوع في النقاط التالية:

١ - معنى الزيادة:

الزيادة أن يضاف إلى مادة الكلمة الأصلية حروف ليست منها، تسقط في بعض تصاريفها^(٢).

(١) انظر: السيوطي . . المزهري ١/٣٤٨ - ٣٤٩.

(٢) انظر: ابن يعيش . . شرح المفصل ٦/١٣١.

٢ - الغرض من الزيادة :

حدد الصرفيون الغاية من الزيادة بثلاثة أمور:

- ١ - الزيادة لمعنى ، كالألف في ضارب ، والألف والسين والتاء في استفهم .
- ٢ - الزيادة للإلحاق ؛ كالألف في كوثر ؛ إذ زيدت للإلحاق «كوثر» بكلمة «جعفر» .
- ٣ - الزيادة لتكثير البناء ؛ كألف غلام وواو عجوز .
- ٤ - حروف الزيادة :

وهي عشرة: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء، واللام، والميم . وجمعها بعضهم في قوله : سألتمونها، أو في : هويت السماء، من قوله :

هَوَيْتِ السَّمَانَ فَشَيَّيْتِنِي وَقَدْ كُنْتُ قُدَمَاءَ هَوَيْتِ السَّمَانِ
وليس المقصود من قولهم : حروف الزيادة أنها تكون زائدة في كل موضع ؛ وإنما المقصود بذلك «أنه إذا احتيج إلى زيادة حرف لغرض لم يكن إلا من هذه الحروف»^(١) .

٢ - مواضع الزيادة^(٢) :

★ الألف : - لا تكون أصلاً في فعل أو اسم ، ولا تزداد أولاً ؛ لأنها ساكنة .

- تزداد ثانية ؛ في نحو كاتب ، وقارىء .
- تزداد ثالثة ؛ في نحو كتاب ، وذهاب .
- تزداد رابعة في نحو حُبلى للتأنيث ، وأرطى للإلحاق ، وفي مثل عطشان وريّان .
- تزداد خامسة في مثل حبنطى ، وزعفران .
- تزداد سادسة في مثل قبعثرى .

★ الباء : - تزداد أولاً في مثل يربوع ويرمع في الأسماء ، وفي مثل يكتب ويلعب في الأفعال للدلالة على الغائب .

- تزداد ثانية ؛ في مثل يبطر .
- تزداد ثالثة ؛ في مثل سعيد وسميع .

(١) ابن يعيش . . شرح المفصل ١٤٣/٩ .

(٢) انظر في ذلك : سيويه ٢٣٥/٤ - ٢٣٦ . والمبرد . المقتضب ٥٦/١ - ٦٠ . وابن جني . سر صناعة الإعراب دراسة وتحقيق حسن هندراوي . دار القلم . دمشق . ط١ ، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م . وابن يعيش . . شرح المفصل ١٤١/٩ ، ١٥٩ ، ١٠١ ، ٢/٧ .

- تزداد رابعة؛ في مثل دهليز، وقنديل .
- وتزداد للنسب مضعفة؛ كما في خليجيّ، وعربيّ، وتزداد كذلك دليلاً على النسب
والخفض في الجمع والتثنية؛ نحو مسلمين ومسلمين .

★ الواو: - تزداد ثانية في مثل كوثر وحوقل .

- تزداد ثالثة في مثل كتوم وعجوز .

- تزداد رابعة في مثل ترقوة .

- تزداد خامسة في مثل قلنسوة .

- وتزداد دليلاً على الرفع في جمع المذكر السالم؛ كما في مسلمون .

★ الهمزة: - تزداد أولاً في الأسماء كأحمر وأحمد، وفي الأفعال كأخرج وأقوم .

- لا تزداد في غير الموضع السابق إلا بثبت .

★ الميم: - تزداد أولاً في الأسماء فقط؛ كما في مكتوب وموضع ومفتاح . .

- لا تزداد في غير الموضع السابق إلا بثبت .

★ النون: - تزداد أولاً في الأفعال كما في نذهب ونلعب .

- تزداد ثانية كما في منجنيق، وانكسر .

- تزداد ثالثة في مثل حنطى .

- تزداد رابعة للإلحاق كما في رعشن، ومع الألف في مثل عطشان وربان .

- تزداد مع الواو والألف والياء في التثنية والجمع كما في مسلمان ومسلمين
ومسلمون، وفي الأفعال الخمسة للدلالة على الرفع كما في يقرؤون . . . ومع
الفعل المضارع والأمر مفردة ومضاعفة؛ لإفادة التوكيد كاذهبن واذهبن .

★ التاء: - تزداد في أوائل الأفعال؛ كما في أنت تقرأ، وهي تقرأ، وأنت تقرئين، وفي «تفعل»

و«تفاعل»؛ كما في تشجع وتغافل .

- تزداد ثالثة في «افتعل» وما تصرف منه، نحو اقتدر ومقدر. وفي «استفعل» وما

تصرف منه، نحو استمتع ومستمتع .

- تزداد علامة للتأنيث كما في مسلمة وقائمة .

- تزداد مع الألف في جمع المؤنث السالم، كما في مسلمات وسامعات .

- تزداد مع الواو في مثل ملكوت وعنكبوت، ومع الياء في مثل عفريت .

★ السين: - لا تزداد إلا في موضع واحد؛ ثانية في استفعل وما تصرف منه؛ نحو استخرج

ومستخرج .

★ الهاء: - تزداد لبيان الحركة؛ كما في ارمه، وكما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾^(١)، وتسمى هاء الوقف، وتزداد بعد الألف في نحو يا صاحبا.

★ اللازم: - تزداد في أولئك، وذلك . . .

٥ - وسائل معرفة الزائد والأصلي:

وضع الصرفيون وسائل تقاس بها مادة الكلمة من حيث الأصالة والزيادة، وهي كثيرة، أهمها تقليب تصاريف الكلمة على هيئات مختلفة ليعرف ما يثبت من الحروف وما يسقط منها؛ فما ثبت هو الأصل وما سقط هو الزائد؛ كأن نرد كلمة أحمر إلى الحمرة فيعرف بذلك أن الهمزة زائدة، وهكذا. وبالإضافة إلى هذه الوسيلة، وضع الصرفيون مقاييس أخرى يقاس بها الحرف إن كان زائداً أو أصلياً، منها:

★ اللزوم: والمقصود به: أن يلزم الحرف الزيادة في موضع ما فيما عرف له اشتقاق، فإذا جاء هذا الحرف في الموضع نفسه في كلمة لا يعرف اشتقاقها حكم عليه بالزيادة؛ «حماً على ما ثبتت زيادته بالتصريف أو الاشتقاق. وذلك نحو النون إذا وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان ولم تكن مدغمة فيما بعدها، نحو عَجَس»^(٢).

★ الكثرة: والمقصود بها: أن يكثر وجود الحرف زائداً في موضع من المواضع فيما عرف له اشتقاق، فإن جاء هذا الحرف في الموضع ذاته في كلمة لا يعرف اشتقاقها حكم عليه بالزيادة؛ قياساً على الأكثر.

★ الزيادة لمعنى: ويقصد بها أن الحرف إذا كان لمعنى حكم عليه بالزيادة؛ كحروف المضارعة وياء التصغير؛ «لأنه لم يوجد قط حرف أصلي في الكلمة يعطي معنى»^(٣).

★ الخروج عن النظر: والمقصود بذلك أنه إذا قدر الحرف في كلمة ما زائداً أدى ذلك إلى بناء ليس له نظير في العربية، وإن قدر أصلاً وجد لها نظير، أو العكس «فإنه إذ ذاك ينبغي أن يحمل على ما لا يؤدي إلى خروجها عن النظر»^(٤).

★ الدخول في أوسع البابين: والمقصود بذلك أنه إذا قدر الحرف زائداً أو أصلياً أدى ذلك إلى خروج الكلمة إلى ما ليس له نظير في العربية، عند ذلك يحمل الحرف على الزيادة «لأن أبنية الأصول قليلة، وأبنية المزيد كثيرة منتشرة، فحملة على الباب الأوسع أولى»^(٥).

(١) القارعة/ ١٠.

(٢) ابن عصفور. الممتع في التصريف ٥٥/١. (٣) ابن عصفور. الممتع في التصريف ٥٧/١.

(٤) السابق ٥٧/١. (٥) السابق ٥٨/١.

وهكذا نرى أن الاشتقاق والزيادة مرتبطان ببعضهما؛ فالاشتقاق، في نهاية الأمر، وسيلة لبناء الكلمات وصوغ أنواع مختلفة منها، وحروف الزيادة تمثل المادة التي تتم بها هذه العملية، إضافة للحركات الثلاث؛ الضمة، والفتحة، والكسرة. لذلك رأينا أن نجتمع شتات هذه الجزئيات في موضع واحد؛ لتستقيم لنا صورة واضحة مميزة لموضوع الاشتقاق في الدراسة الصرفية ضمن إطار عام يمثل وسائل صوغ الأبنية في العربية.

وينبغي علينا، قبل أن ننهي الحديث في هذا الموضوع، أن نشير إلى أن الاشتقاق في العربية تنوع صورته، فبالإضافة إلى المشتقات العشر التي تعد أهم صيغ تتمثل فيها عملية الاشتقاق - يتجلى الاشتقاق، أيضاً، في صور أخرى رأينا أن نفردها بحديث مستقل؛ بُعِيَّة الوصول إلى عرض دقيق وشامل لهذه الوسيلة التي يقوم عليها بناء معظم الكلمات في العربية. فمن الصور التي يتمثل فيها الاشتقاق:

★ التعدية:

وتختص بالأفعال دون الأسماء، وهي وسيلة يلجأ إليها لجعل الفعل اللازم متعدياً، وقد عرفها الرضي بقوله «أن يجعل ما كان فاعلاً لل لازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى «أذهبت زيدا» جعلت زيدا ذاهباً، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، فاعل للذهاب كما في ذهب زيد فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعدياً إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة - أي الجعل والتصيير»^(١)، وإن كان الفعل متعدياً إلى مفعول واحد نقل بالتعدية إلى متعدٍ لمفعولين، كالفعل (رأى) فهو يأخذ مفعولاً، كما في قولنا رأيت النجم في السماء. فإن بنيناه على أفعال أخذ مفعولين، كما في قولنا رأيت مريم النجم في السماء. وقد تنقل التعدية الفعل من متعدٍ لمفعولين إلى متعدٍ لثلاثة، فبالتعدية يزداد عدد مفعولات الفعل^(٢). وللتعدية صور مختلفة تتمثل في بناء الفعل على صيغ معينة، وقد أوردها ابن هشام في المغني، ونحن نذكرها هنا بإيجاز:

١ - صوغ الفعل على «أفعل»: كخرج وأخرج، كما في قوله تعالى: ﴿ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين﴾^(٣) وقوله: ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجاً﴾^(٤) وقيل النقل بالهمزة كله سماعي، وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر، سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه^(٥).

(١) الرضي . . شرح الشافية ١/٨٦.

(٢) انظر: السابق ٢/٢٧٤.

(٣) غافر/ ١١.

(٤) ابن هشام . . غني اللبيب ٢/٥٢٣.

(٥) نوح/ ١٨.

- ٢ - صوغ الفعل على « فاعل » : كقولنا في مشى ماشيته، وفي جلس جالسته .
- ٣ - صوغه على « استفعل » : لإفادة الطلب أو النسبة لشيء : كقولنا استخرجت، واستحسن الكتاب، واستسقيته الماء .
- ٤ - صوغه على « فَعَلَ » : كقولنا خرَّجت الحديث، وفهمته الدرس، وكما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾^(١) .
- ٥ - صوغه على فَعَلَ يفَعُلُ لإفادة الغلبة ؛ كقولنا غلبته فأنا أغلبه، وكرمته فأنا أكرمه، وسنعود لذكر هذه المسألة في موضع آخر .

٦ - تحويل حركة العين : وهذا أمر ذكره الكوفيون « يقال كَسَى زيد، بوزن فرح فيكون قاصراً، قال :

وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسَى الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنَ عَنْ كَرَمٍ عَجَافٍ

فإذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطى، وتعدى إلى واحد، كقوله :

وَأَرْكَبُ فِي الرُّوعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعْفٌ مَنَشْرٌ

أو بمعنى أعطى كسوه، وهو الغالب فيتعدى إلى اثنين، نحو كسوت زيدا جبة، قالوا: وكذلك شترت عينه بكسر التاء بمعنى انقلب جفنها، وشتر الله عينه بفتحها متعد، بمعنى قلبها، وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال شتره فشتر كما يقال ثرمة فثرم وثلمه فثلم ومنه كسوته الثوب فكسي ومنه البيت، ولكن حذف فيه المفعول^(٢) .

★ البناء للمجهول :

وتختص هذه الوسيلة، أيضاً، بالفعل، ويقصد بها تغيير بنية الفعل لحذف فاعله وإنابة المفعول، أو المصدر، أو الظرف منابه . وإنما عدل عن صيغة الفعل الأصلية إلى صيغة أخرى ليميز نائب الفاعل من الفاعل، فالنيابة مشروطة بصوغ الفعل صوغاً جديداً يؤذن بها، وبدل عليها .

أما كيفية الصوغ فقد أوجزها ابن مالك في ألفيته فقال :

فأول الفعل اضمَمَّنْ والمتصل	بالآخر اكسر في مُضِي كُوصل
واجعله من مضارع منفتحاً	كَيُنْتَحِي المقول فيه يُنْتَحِي
والثاني التالي تا المطاوعة	كالأول اجعله بلا منازعة
وثالث الذي بهمز الوصل	كالأول اجعلنه كاستُحلي
واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل	عيناً وضمَّ جا كبوع فاحتمل

(١) الشمس / ٩ - ١٠ .

(٢) ابن هشام . . المعنى ٢ / ٥٢٧ .

وإن بشكل خيف لبس يُجتنب وما لباع قد يُرى لنحو حَب
وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي

★ النقل: استخدم النحاة هذا المصطلح للتعبير عن وسائل مختلفة من وسائل صوغ الأبنية؛ فقد استخدم للدلالة على التعدية أحياناً، وعلى البناء للمجهول أحياناً أخرى، وعلى بناء الفعل على صيغة مخصوصة لغرض معين، وهذا هو ما سنخص دلالة المصطلح به.
ف «النقل» وسيلة من وسائل صوغ الفعل تحول فيه صيغة الفعل إلى:

- فَعْل، للدلالة على:

١ - ثبوت الصفة في الموصوف:

٢ - التعجب.

٣ - المدح أو الذم.

- يَفْعَل، في المضارع؛ للدلالة على المغالبة.

فللتعجب في العربية صيغتان معروفتان، هما: «ما أفعله» و«أفعل به»، وللمدح صيغتان هما: «نعم» و«حبذا»، وللذم صيغة واحدة، هي «بس».

إلا أن العربية - كما يرى بعض العلماء - لم تقتصر على تلك الصيغ للتعبير عن المعاني السابقة، بل فتحت الباب أمام كل فعل ثلاثي لتعبر به عن تلك المعاني المذكورة، وذلك بتحويله إلى صيغة مخصوصة وهي «فَعْل» بغض النظر عن صيغته الأصلية. أي أن لك: «أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب نعم وبس بتحويلها إلى فَعْل فتقول: عَلِمَ الرجل زيدً، وجاد الثوب ثوبُهُ، وطاب الطعام طعامه، وإذا تعجبت فهو مثل نعم الرجل زيد تمدح وأنت متعجب، وحكي عن الكسائي أنه كان يقول في هذا: قَضُو الرجل، ودعو الرجل إذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء»^(١)، ويلاحظ أن نقل الفعل إلى صيغة «فَعْل» يؤثر فيه تأثيراً آخر بالإضافة إلى تخصيص دلالاته بالمعاني السابقة؛ إذ ينقله من التعدّي، إن كان متعدياً، إلى اللزوم.

ومثل ذلك ما يعرف بباب المغالبة، والمقصود بالمغالبة: أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر^(٢)، فمعنى قولنا: كارمني فكرمته أكرّمه، أي غلبته بالكرم، فكل فعل يراد به هذا المعنى ينقل إلى هذه الصيغة، إلا المثال الواوي والأجوف والناقص اليائين «فإنك لا تنقلها عن فَعْل يفعل، بل تنقلها إليه إن كانت من غيره؛ لأن هذه الأنواع مضارعها يفعل - بالكسر - إذا كان

(١) ابن يعيش . . شرح المفصل ١٢٩/٧ .

(٢) انظر: الرضي . . شرح الشافية ٧٠/١ .

الماضي مفتوح العين قياساً لا ينكسر»^(١).

ويلاحظ أن هذا الباب على عكس سابقه (النقل للمدح أو الذم أو التعجب)؛ إذ ينقل الفعل من اللزوم، إن كان لازماً، وهما يعكسان قدرة العربية على التعبير عن المعاني المختلفة بتغييرات بسيطة تجريها على الأبنية.

★ **التصغير**: للتصغير في العربية أوزان ثلاثة معروفة، وهي **فُعَيْلٌ**، و**فُعَيْعِلٌ**، و**فُعَيْعِيلٌ**. وإنما حصروا أوزان التصغير في هذه الصيغ الثلاثة «لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها»^(٢).

والغاية من التصغير وصف الاسم بالصغر والمقصود المسمى، لذلك كان تصغير المشتقات كاسم الفاعل؛ واسم المفعول، والصفة المشبهة يظل عملها «لأن الاسم إذا صغر صار موصوفاً بالصغر، كما تكررت الإشارة إليه، فيكون معنى ضويرب مثلاً ضارب صغير، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل، فلا تقول: زيد ضارب عظيم عمراً ولا أضارب عظيم الزيدان، وذلك لبعدها إذن عن مشابهة الفعل؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه، والموصوف يسند إليه الصفة، هذا في الصفات، أعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسنداً إليه؛ لقوة معنى الفعل فيه. إذ لا يعمل الفعل الذي هو الأصل في الفاعل ولا في المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر. . . ، فيجوز على هذا أن تقول: أعجبنى ضربك الشديد زيداً وضربيك زيداً»^(٣).

فالتصغير معنى مراد تصاغ الأبنية للتعبير عنه على هيئة مخصوصة، وقد يؤثر صوغ بعض الأبنية على أوزان التصغير المعروفة في تغيير أحكامها، ووظائفها النحوية كما رأينا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

★ **النسب**: يصاغ الاسم المنسوب في العربية بإضافة ياء مشددة إلى آخر الاسم، وكسر ما قبلها. وتصاحب هذه التغييرات أحياناً تغييرات أخرى في بنية الكلمة لا مجال هنا لذكرها. ولا يقتصر تأثير النسب على تغيير بنية الكلمة، بل يتعداه إلى التغيير في معناها، ووظيفتها؛ فبالإضافة إلى إفادة معنى النسب فيها فإنه ينقلها من المعرفة إلى النكرة، ومن الجمود إلى الاشتقاق، ويجعلها ترفع فاعلاً بعدها إما ظاهراً أو مضمراً؛ فإذا قلت: «مررت برجل تميمي أبوه، وآخر هاشمي أخوه (تكون قد جمعت) التغييرات الثلاث: التنكير بكونه قد صار صفة للنكرة، والصفة بجريانه على

(٢) السابق ١٤/١.

(١) السابق، الموضع نفسه.

(٣) السابق ٢٩١/١.

ما قبله جرى الصفة ورفعها الظاهر بعده، فهو كالحسن الوجه في أحكامه^(١).

★ العدل: المقصود بالعدل: «أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى وإما لأن يسمى به، فأما الذي عدل لإزالة معنى إلى معنى، فَمَثْنَى وثَلَاث ورُبَاع وآحاد، فهذا عدل لفظه ومعناه، عُدَلَّ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك آحاد، عُدَلَّ عن لفظ واحد إلى لفظ آحاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد^(٢).

ثانياً: الإلصاق:

الإلصاق هو الوسيلة الثانية من وسائل توليد الأبنية في العربية، إلا أن دوره محدود بأنواع قليلة من الأبنية؛ ذلك أن العربية لغة اشتقاقية كما ذكرنا آنفاً يعتمد صوغ المفردات فيها على التحول الداخلي لبنية الكلمة. أما الإلصاق فإنه يعتمد على إضافة سوابق أو لواحق إلى الكلمة دون أن يغير ذلك من بنيتها الداخلية؛ إذ تبقى الصيغة ثابتة وليس هنا من تغيير سوى إلحاق حرف أو أكثر بأول الكلمة أو آخرها. هذا، ويبرز الإلصاق في العربية في الظواهر التالية:

★ التثنية:

هي ضم اسم إلى اسم آخر «وأصلها العطف؛ فإذا قلت قام الزيدان فأصله زيد وزيد، لكنهم إذا اتفق اللفظان حذفوا أحد الاسمين واكتفوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادة تدل على التثنية، فصارا في اللفظ اسماً واحداً، وإن كانا في الحكم والتقدير اسمين، وكان ذلك أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين ويعطفوا أحدهما على الآخر^(٣).

فالمثنى كلمة تدل على اثنين اتفقا لفظاً ومعنى، بزيادة تلحقها في آخرها، وهذه الزيادة إما أن تكون ألف ونون، أو ياء ونون، حسب الحالة الإعرابية للكلمة نفسها، ولعل ذلك يتضح في المعادلة التالية:

مسلم + مسلم = مسلمان / مسلمين

مسلمة + مسلمة = مسلمتان / مسلمتين

وواضح أن بنية الكلمة لم تتغير بعد إلحاق الزائدتين (الألف والنون أو الياء والنون) بها، لذلك كانت هذه الطريقة في صوغ الكلمات تختلف عن الاشتقاق الذي يصاحب إضافة الزوائد فيه تغيير

(١) ابن يعيش .. شرح المفصل ١٤٣/٥.

(٢) ابن يعيش .. شرح المفصل ١٣٧/٤.

(٣) ابن السراج .. الأصول ٨٨/١.

في بنية الكلمة . وهناك ألفاظ في العربية جاءت على صورة المثني ولكنها لا ترجع في أصلها إلى لفظ مفرد، فهي ألفاظ ملحقة به، وذلك مثل : اثنان، اثتان، كلا، كلتا.

★ جمع المذكر السالم :

هو ضم اسم إلى اسمين أو أكثر، وهو يشبه التثنية في المعنى ؛ فأصله العطف ؛ فإذا قلنا جاء الزيدون فأصله زيد وزيد وزيد، ولكن لما اتفقوا في اللفظ والمعنى اكتفوا بواحد منهما وزادوا عليه زيادة تدل على الجمع .

فالمجموع جمع مذكر سالم اسم يدل على جماعة من الذكور اتفقت في اللفظ والمعنى، بزيادة تلحقه في آخره، قد تكون واواً ونوناً، أو ياء ونوناً حسب الحالة الإعرابية للاسم نفسه، ويتضح ذلك في المعادلة التالية :

$$\text{مسلم} + \text{مسلم} + \text{مسلم} = \text{مسلمون} / \text{مسلمين}$$

وهكذا صيغت الكلمة لتدل على معنى الجمع دون أن يغير ذلك من بنائها الداخلي .

★ جمع المؤنث السالم :

هو ما جمع بألف وتاء زائدتين للدلالة على جماعة من الإناث اتفقت لفظاً ومعنى ؛ كقولنا مسلمات، وطالبات . ويطرد هذا الجمع في غير هذا؛ كما في صفة المذكر غير العاقل كشاهقات ؛ صفة للرجال، والمصغر غير العاقل كدريهمات، وما ختم بألف التانيث المقصورة والممدودة كذكريات وصحراوات، وغيرها .

★ التانيث :

ويكون بإضافة تاء، أو ألف مقصورة أو ممدودة، إلى آخر الكلمة لنقلها من التذكير إلى التانيث؛ كقولنا في عائد: عائدة، وفي ماجد: ماجدة، وفي سلم: سلمى . الخ . وهكذا نرى أن الإلصاق وسيلة محدودة لصوغ الأبنية إذا ما قورنت بالإشتقاق؛ وهذا راجع، كما ذكرنا إلى طبيعة العربية نفسها .